**المقدمة:**

تعتبر المراجعة الداخلية نقطة البداية لعمل المراجع العام وبالتالي مدى نجاح وفشل لعمل المراجع العام، وبالتالي مدى نجاح وفشل المراجعة العامة يعتمد على المراجعة الداخلية الجيدة الأداء والدقيقة والملائمة والفعالة حتى تضمن المنشأة إستمراريتها في العمل وذلك لأن المراجعة الداخلية تعتبر صميم نجاح الأعمال والأنشطة داخل المنشأة وصميم نجاح عمل المراجع الخارجي، وبدونها تقع المنشأة في الخلافات والتحلل الدائم والعكس صحيح.

تتمثل المراجعة الداخلية في مراجعة خطة التنظيم وكل الإجراءات الخاصة بالكفاءة التشغيلية والإلتزام بالسياسات الإدارية هذا بالإضافة للإجراءات التي تتعلق مباشرةً بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها.

لقد ظهرت المراجعة الداخلية متأخرة جداً عن المراجعة الخارجية للسودان وذلك نتيجة الحاجة إليها في منع الغش وإكتشاف الأخطاء والمراجعة قبل الصرف والتأكد من دقة التسجيل في الدفاتر المالية وكذلك تسجيل المعاهدات وصحة الإجراءات حيث يرتكز إليها على أنها إدارة وقائية وحماية، فتتناول الجوانب المالية والمحاسبية فقط ولم يكن للمراجعة الداخلية نطاق محدد وليس هنالك تخطيط حتى الأشخاص الذين يقومون بهذه المهنة غير متخصصين في مجال المراجعة.

**مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث في أن بعض الوحدات المالية لا تستجيب لملاحظات وتوصيات المراجعة الداخلية الواردة بالتقارير المرفوعة من قبل المراجعة الداخلية في حينها ويوجد

هنالك بطء في التنفيذ مما يؤدي إلى تأثير سلبي في تحقيق أهداف المنشأة لذلك وضع الباحث عدة تساؤلات وهي:

١/ هل تؤثر المراجعة الداخلية على مصداقية القواعد المالية؟

٢/ هل تساعد المراجعة الداخلية في الحصول للمعلومات موثقة ويعتمد عليها في إعداد القوائم المالية؟

٣/ ماهو الدور الذي يمكن أن يؤديه المراجع الداخلي في كفاءة الأداء المالي.

**أهمية البحث:**

**أولاً: الأهمية العلمية:**

الدراسة تبحث دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية من وجهة نظر المراجع الداخلي وهو ملم تتطرق أي من الدراسات السابقة.

**ثانياً: الأهمية العملية:**

تتمثل مدى تأثير التطور في عملية المراجعة الداخلية للمعاملات بين العملاء والمصارف الأخرى ومدى جودة التقرير المعد من قبل المراجع له تأثير كبير على النمو الإقتصادي والإستقرار المالي.

**أهداف البحث:**

١/ التعرف على الدور المهم الذي تلعبه المراجعة الداخلية في كفاءة الأداء المالي.

٢/ معرفة مدى كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية على كفاءة الأداء المالي.

٣/ التعرف على مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي.

**فرضيات البحث:**

١/ نظام المراجعة الداخلية ساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الأداء المالي.

٢/ ضعف المراجعة الداخلية يؤثر على مصداقية القوائم المالية.

٣/ التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في كفاءة الأداء المالي

**منهجية البحث:**

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة في مجال هذه الدراسة كما تم إتباع المنهج الإستنباطي في تحديد طبيعة المشكلة وصياغة الفروض المنطقية، وإتباع المنهج الإستقصائي لإختبارات الفروض، كما إتبع أيضاً المنهج التحيلي الوصفي.

**حدود الدراسة:**

حدود مكانية: بنك فيصل الإسلامي

حدود زمانية: العام ٢٠١٧م

**مصادر البيانات:**

تتمثل مصادر جمع البيانات الدراسية بالآتي:

١/ المصادر الأولية: تشمل الكتب، الدوريات، الرسائل العلمية، اللوائح، التقارير والأنترنت.

٢/ مصادر الثانوية: استخدام استمارة الإستبيان لجمع البيانات من المراجعين والمحاسبين والمراجعة الداخلية والمحللين الماليين ومديري الإداريين بالبنوك المدرجة.

# الدراسات السابقة

**١/ دراسة محاسن عبد العزيز محمد ٢٠٠٢م:[١]**

تلخصت مشكلة الدراسة في وجود كثير من المخالفات والتلاعب والتذوير في حسابات العملاء وغيرها سبب هذه المشاكل ناتج عن إختلال نظام الرقابة الداخلية التدقيق الخاص بالجهاز المصرفي وأن إدارات البنوك لا تعطي للتدقيق الأهمية اللازمة من حيث الأهمية والسرعة في معالجة أوجه الخلل لأن أغلب الإدارات في إدارات للتدقيق تتبع مباشرةً للإدارات التنفيذية مما ينعكس سلباً على تقارير أدائهم.

أعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي والإستقرائي والتحليل الإحصائي وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها قصور التدقيق الداخلي لأنه تدقيق لاحق مما يعني عدم إكتشافه للإنحرافات في حينها وتعيين إدارة المراجعة الداخلية لنائب المدير العام بجعلها أقل فعالية وعدم أختبار العاملين ذوي الكفاءة والخبرة وضعف التقارير.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في الهيكل الإداري للبنك وإزالة الخلل وإختبار وتعيين الموظفين ذوي الكفاءة والمؤهلات العلمية وعقد دورات تدريبية للعاملين بإدارة المراجعة الداخلية واستخدام الحاسب الآلي في نظام التدقيق في وحدة التدقيق الداخلي حتى تقوم بالتدقيق الفوري كسباً للوقت وسرعة الإنجاز.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تتفق مع أهمية تقويم الأداء المالي وإختبار العاملين في المراجعة الداخلية ذوي الكفاءة والخبرة.

---

[١]) محاسن عبد العزيز محمد: التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في إكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات، دراسة حالة بنك الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

**٢/ د. عصام الدين - ٢٠٠٤م**[١]

تناولت الدراسة دورالمراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء بالتطبيق على مؤسسات القطاع العام وتمثلت مشكلة البحث في قصور المراجعة المالية للإيفاء بمتطلبات بتقويم مقاييس الأداء الإداري للمنشأة مما أدى إلى ظهور المراجعة الإدارية للقيام بذلك حيث تثار بعض التساؤلات هل يؤدي عدم استخدام المراجعة الإدارية الى عدم وجود كفاءة وفعالية وخلل في الهيكل التنظيمي.

نبعت أهمية الدراسة من إلغاء الضوء على المراجعة الإدارية ودورها في ترقية الأداء الإداري وتوفير معلومات تنفيد مراجعي الحسابات عن أهمية المراجعة الإدارية والتوسع الذي شهدته المنشأت الإقتصادية في عملياتها الإدارية واهدافها ومعاييرها والتعرف على دور واهمية المراجعة الإدارية في تقويم الأداء الإداري للوحدات الإقتصادية وإبراز دور المراجعة الإدارية في الخدمة الإدارية ووضعت الدراسة ووضعت عدة فرضيات منها المراجعة الإدارية وسيلة لتقديم الأداء الإداري في المنشأت وغيابها يؤدي إلى تدني الكفاءة والفعالية وهي تفيد في تحقيق كفاءة الاداء لأختبار هذه الفرضية هذه الفرضية إنتهجت الدراسة المنهج الإستنباطي والتحليلي لتحليل وصف الدراسة الميدانية من خلال دراسة الحالة توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها المراجعة الإدارية تعمل على فحص الهيكل التنظيمي للواحدات الإقتصادية وهي تساعد في اتخاذ القرارات وذلك بمدها للمعلومات ومساعدتها في تحقيق الكفاءة والفاعلية قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها أن تسند مهمة المراجعة الإدارية

---

[١]) عصام الدين أحمد البدوي: دور المراجعة الإدارية في تقويم كفاءة الاداء وفعالية الاداري – دراسة حالة تطبيقاً على القطاع العام، دراسة غير منشورة، ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠٠٤م.

للمراجع الخارجي بالتنسيق مع المراجع الداخلي وذلك لمعرفته بتفاصيل الشئون الإدارية بالمنشأة ويجب تدريس المراجعة الإدارية بالجامعات ولابد من ضرورة التوجيهات اللازمة من قبل الجهات المختصة بتطبيق المراجعة الإدارية في جميع المنشئأت.

**دراسة محمد صالح علي خليفة (٢٠٠٤م)** [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المراجعة الداخلية كنظام لمتابعة ومراقبة الأداء فإن ضعفها يؤدي إلى خلل فضلاً عن ضياع وفساد ممتلكات المنشأة التي تعنى أساسي المشروع والقضاء على المشروع وبالتالي القضاء على بيانات إقتصادية تؤثر على الإقتصاد القومي كما أن ضعف المراجعة أو أن الكوادر البشرية غير مؤهلة لأداء عملية المراجعة أو أن هنالك عدم دراية باللوائح الموجودة.

هدف الدراسة هو أن المراجعة الداخلية تساعد الإدارة في تحقيق خطها وذلك عن طريق توفير المعلومات والتحليلات لأن وظيفة المراجع الداخلي هو ضمان سلامة النظام الكلي للرقابة الداخلية بشقيه (المالي–والإداري) عمل الباحث على اختبار صحة الفرضيات التالية:

- تؤدي مواطن الضعف في انظمة المراجعة الداخلية والناتجة عن عدم وجود لوائح تنظم العمل او إغفال العاملين لهذه اللوائح يؤدي الى تحريف جوهري في البيانات المالية.
- عدم تأهيل الكوادر البشرية في مجال المراجعة من شأنه أن يؤثر على الاداء سلبي مما يحتسب على وظيفة المراجع الداخلي.

---

[١]) محمد صالح علي خليفة: المراجعة الداخلية ودورها على الإيرادات، دراسة حالة الجمارك السودانية.

- قوة ومتانة المراجعة الداخلية تحافظ على استمرارية المشروعات.
- استقلال المراجع الداخلي له نتائج ايجابية في التقارير.

**دراسة نور الشام محمود حسن عبد الله ( ٢٠٠٥م )**[١]

تناولت هذه الدراسة دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي حيث تتلخص مشكلة الدراسة في ضعف طرق ووسائل الفحص والتقويم وعدم كفاية انظمة الرقابة مما يؤديالى وجود علل في الاداء المالي قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- المراجعة الداخلية الفعالة ذات أثر ايجابي وتقويم الأداء المالي المصرفي.
- التأهيل العلمي واستخدام الاساليب الحديثة يساعد في ترقية اداء المراجعة الداخلية.
- نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من نطاق المراجع الخارجي.

لأختبار صحة هذه الفرضيات يتم استطلاع عدد من الجهات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة – وخلصت الدراسة إلى صحة جميع فرضيات الدراسة المذكورة.

**توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها :**

١/ نظام الرقابة الداخلية الفعال من حيث موقعه ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف يساعد في تقديم الاداء المالي ويقلل قوة الاختلاس والغش والتزوير والحفاظ على اموال وممتلكات المصرف.

---

[١]) نور الشام محمود حسن عبد الله: دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي في القطاع المصرفي، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٢/ ضرورة رفع مستوى التأهيل الاكاديمي والفني بالاضافة الى الالمام باستخدام الوسائل الحديثة مثل الحاسب الآلي وضرورة استمرارية التدريب.

**دراسة الفاتح ابو القاسم محمد ( ٢٠٠٥م )**[١]

تناولت الدراسة مراجعة الاداء ودورها في قياس كفاية وفعالية الادارة وتحقيق الاهداف بالتطبيق على شركة الامن الغذائي، هدفت الدراسة الى ابراز دور مراجعة الاداء عن طريق مساعدتها في اداء مهامها من مواجهة الاداء واستخدامها في الحكم على مدى تحقيق بفاعلية تامة تمثلت المشكلة في أن كبرى الشركات وتوسع نشاطها ادى الى عجزالادارة عن معرفة تفاصيل الاعمال لذلك اصبحت في حاجة ماسة لمادة تبرز المشاكل والمعوقات الكامنة في المشروع ومعرفة نقاط الضعف والقوة والاداء الاداري واكتشاف الي خلل أو قصور في اداء اي قسم أو فرع لتحقيق اقصى كفاية انتاجية ممكنة حتى يطمئن هؤلاء الملاك بأن ممتلكاتهم تدار بكفاءة افترضت الدراسة ان مراجعة الاداء اداء تستخدم في تقويم الاداء الاداري وهي تساعد الادارة في ترشيد قراراتها وتوفير نوع من الثقة لمالك المشروع وهي مراجعة اداء ليس بديل للمراجعة المالية وانما مكملة لها ولأختبار هذه الفروض استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها مواجهة الادارة عن طريق بيان نقاط الضعف والقوة والمشاكل لتقويم الادارة في كل مستويات المشروع من خلال تقويم الخطط والسياسات التي تدعمها في تسيير العمل لبلوغ الأهداف المرجوة تعمل مواجهة

---

[١] الفاتح ابو القاسم محمد: مراجعة الاداء ودروها في قياس كفاءة وفاعلية الادارة وتحقيق أهداف المنشأة (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

الاداء الى المراجع الداخلي لما انه المثل خبرة ومعرفتة بظروف التشغيل والنظم الادارات والاقسام.

**دراسة سر الختم حمدان ( ٢٠٠٦م )**[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن العالم دوماً يكن عرضه للتزويد والاختلاسات نتيجة لغياب دور المراجعة وعدم استقلال المراجع واغفال تدريب المراجعين الداخليين وتأهيلهم للقيام بدورهم في حماية المال العام هدفت الدراسة الى معرفة دور المراجعة الداخلية في المحافظة على المال العام في النشاط الحكومي بغرض التأكد من تنفيذ سياسات الدولة المالية دون التأكد من سلامة العمل المالي والمحاسبي بصفة مستمرة.

عمل الباحث على اختبار صحة الفرضيات التالية:

- وضع إدارة المراجعة الداخلية في الوزارة كأداة تابعة للوزير وضع صائب وسليم ويحقق لها إستقلالها.
- نظام المراجعة الداخلية المتبع بالوزارة يكشف التذوير و الإختلاس عند وقوعها.
- عدم تأهيل وخبرة المراجعين وعدم تناسب عددهم وحجم اعمال مؤسسات الدولة من شأنه ان يؤثر سلباً على أداء المراجع الداخلي.

---

[١]) سر الختم حمدان صديق عمر: دور المراجعة الداخلية في حماية المال العام في المؤسسات الحكومية في السودان، دراسة حالة وزارة الداخلية، بحث تكميلي غير منشورة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود نظام متكامل للدورة المحاسبية والقيام بأعمال المراجعة قبل الهدف توفر العدد الكافي من العاملين وتأهيلهم وتدريبهم يساهم مساهمة فعالة في حماية المال العام.

اوصت الدراسة بالإهتمام بالتدريب أثناء الخدمة وتزويد اقسام المراجعة الداخلية بالعدد الكافي من العاملين ووضع الخطط والبرامج.

**دراسة نسرين عمر: ٢٠٠٧م[١]**

تناولت الدراسة تقوم كفاءة نظام المراجعة الداخلية بمؤسات القطاع العام بالتطبيق علىوزارة المالية الإتحادية هدفت الدراسة الى التعرف على مقومات نظم المراجعة الداخلية الفعالة ووسائل تطبيقه لمعرفة مدى تطبيق هذا النظام مع نظام المراجعة الداخلية المطبق دورها شاملاً تمثلت مشكلة الدراسة في أنه هل يوجد نظام المراجعة الداخلية وما هي طبيعة النظام وما اذا كان النظام كفؤ للمراجعة الداخلية بالمؤسسة يؤدي للمحافظة على الموجودات وحماية المال العام واستجابة النظام للتقنية الحديثة يؤدي الى زيادة كفاءة المراجعة الداخلية وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها المراجعة الداخلية في مؤسسات القطاع العام تعتبر ضرورة للتأكد من أموال الدولة يتم استخدامها في الاغراض المحدودة لها وصنعت التأهيل للكادر البشري يؤثر على عملية المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام للتأكد من كفاءة النظام المعمول به والوعي التام بأهمية التطبيق السليم لنظام المراجعة الداخلية يتفق الباحث

[١] تقويم المراجعة الداخلية، بمؤسسات القطاع العام على وزارة المالية الاتحادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

مع الدراسة الحالة في أنه لابد من وجود نظام مراجعة داخلية في المؤسسات والبنوك، وتميزت دراستنا بدور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية.

**دراسة يحيى الفاضل ٢٠٠٨م[١]**

وتناولت فروض هذه الدراسة في وجود نظام المراجعة الداخلية يزيد ثقة الإجارة و الملاك في جودة الأداء المالي. هنالك علاقة عكسية بين وجود نظام المراجعة الداخلية لشركة اين العالمية يقلل من كفاءة استقلال الموارد المتاحة، وكانت نتائجها ضرورة استخدام المراجعة الداخلية بترقية الأداء المالي والإداري للمنشأة بالعمل على تأهيل المراجعين الداخليين وتدريبهم وتزويدهم بما يحتاجون اليه بصورة مستمرة ضرورة الوقوف على أسباب الاخطاء والغش والعمل على معالجتها، ضرورة تنفيذ الخطط الموضوعة والوقوف على الإنحرافات واسبابها واقتراح المعالجات الازمة ضرورة تقسيم المنشاة الى مراكز لمساعدة المراجعة الداخلية على القيام بدور فعال ضرورة وجود نظام مراجعة داخلية مستقل يتبع للإدارة العليا.

ووصت الدراسة بالعمل على تأهيل الأفراد العاملين بقيم المراجعة الداخلية مستمرة حتى تتمكن المنشأة من الوقوف على النواحي السالبة في تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة والعمل على إلزام كافة الأقسام والمستويات الإدارية بالمنشأة على تنفيذ توصيات قسم

---

[١] يحي الفاضل حامد الرحيمة: دور المراجعة الداخلية في تجويد الاداء المالي لدى شركات القطاع الخاص، دراسة حالة شركة اين العالمية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ماجستير، ٢٠٠٨م.

المراجعة الداخلية حتى تتحقق الاهداف المرجوة الداخلية للمنشاة مستقلاً ادائهم وضرورة جعل نظام المراجعة الداخلية للمنشأة مستقلاً تاماً وأن يكون تابعاً للإدارة العليا مباشرةً.

**دراسة نصر الدين إبراهيم بشير ٢٠٠٩م[١]**

تناول الباحث في دراسته إشكالية عدم وجود نظام وقاية داخلية فعال نحو سياسات التعليم العالي مما يشكل حقيقة لتجويد الأداء بتلكم المؤسات وتحقيق مشكلة الدراسة في التساؤلات ماهو الأثر الإيجابي من وجود نظام رقابة داخلية ذاتي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

- هل هناك علاقة بين هذا النظام وتجويد الأداء الإداري والمالي بهذه المؤسسات؟
- ماهي إنعكاسات غياب نظام الرقابة الداخلية على ممتلكات وموجودات المؤسسة؟
- هل يمكن إكتشاف الأخطاء التي تحدث عمراً أو سهواً تومنع تكرارها في ظل عهدم وجود نظام رقابة داخلية.

**اهم فروض الدراسة في الآتي:**

وجود أنظمة رقابية عالية نحو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي يمكن من التحكم في هذه المؤسسات إدارياً ومالياً وبدرجة عالية من الكفاءة وجود نظام للرقابة الداخلية بصورة كفء وفعال بجامعة جوبا يؤدي إلى قدرة الأداء الإداري والمالي ويسهم في تطوير ونمو الجامعة ومن ثم يمكن لتحقيق اهدافها المرجوة، وجود نظام رقابي بجامعة جوبا يعنى عدم تعرض ممتلكاتها وموجوداتها للضياع والإختلاس وينعكس كذلك على قوة الأداء الإداري والمالي.

---

[١] وليم اندراوس ايون جاولا: نظام الرقابة الداخلية ودورها في ترقية الاداء الاداري والمالي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٧م، دراسة غير منشورة.

حيث أنتهج الباحث في دراسته الأسلوب الإستنباطي والمنهج الإستنباطي وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية نظام الرقابة الداخلية وتتوقف بالدرجة الأولى على الإلتزام بتاطبيق جميع المقومات الأساسية المعروفة مهنياً، نظام الرقابة الداخلية على الكفاءة تزيد من ثقة مخرجات النظام المحاسبي الذي يتم تطبيقه، وجود لابد من وجود نظام للمراجعة الداخلية بشكل متكامل ومنسجم مع أنظمة الرقابة الأخرى.

اوصت الدراسة بضرورة وجود مراجعة النظام المحاسبي المتبع بصورة شاملة لضمان مواكبته وفقاً للأسس المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك الإهتمام بدور المراجع الداخلية في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية الاخرى اهتمت الدراسة بنظام الرقابة الداخلية ودورها في ترقية الاداء المالي والإداري عبر مؤسسات التعليم العالي.

تناولت الدراسة نظام الرقابة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي يحقق التحكم في هذه المؤسسات إدارايا ومالياً بدرجة عالية.

ما يميز دراستي انها تحاول المراجعة الداخلية وأثرها في كفاءة الباداء المالي.

# المبحث الأول

## مفهوم وأهداف المراجعة الداخلية

**مقدمة:**

على الرغم من أن المراجعة الدخلية تمارس كوظيفة داخل التنظيمات الداخلية لعدة قرون مضت إلا أن الإعتراف بها كمهنة حديثة قد بدأ في لانتشار خلال الخمسين سنة الماضية فقط وأدى الاعتراض بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة في عام ١٩٤١م، ويهتم هذا المعهد بوضع معايير لمهنة المراجعة الدخلية وعقد امتحانات تأهيلية يمنح من سيجتازها شهادة بكونه مراجع داخلي معتمد.

ويقوم معهد المراجعين الداخليين أيضاً بعقد العديد من المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية وبرامج التعليم المستمر في أنحاء العالم، ولقد ادت تلك الجهود التي يقوم بها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة وفروعه في الدول المختلفة التي زادة أعضاء المعهد إلى ما يزيد عن ثلاثين ألف عضواً وتتمتع مهنة المراجعة الداخلية بإحترام وثقة كل من الجهات الحكومية والتنظيمات المختلفة لما تقدمه من فحص وتقسيم موضوعي لانشطة تلك الجهات والتنظيمات.

**مفهوم وتعريف المراجعة الداخلية:**

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الادارة لغرض التحقيق من فعالية الرقابة الداخلية.

**التعريف:**

المراجعة الداخلية: هي وظيفة تقسيمية مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعيين بغرض فحس وتقسيم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم.[1]، وتهدف المراجعة الداخلية إلى مساعدة الأفراد داخل التتنظيم للقيام بالمسؤليات المنوطين بها بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقييم والتوصيات المستوردة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها.

**مراحل تطور ومفهوم المراجعة الداخلية:**

مرت مهنة المراجعة الداخلية بكثير من المراحل، حيث ساهمت كثيراً من العوامل في ظهور الحاجة إلى وجود قسم المراجعة الداخلية داخل المشروعات ومن هذه العوامل ماهو مهني وما هو أكاديمي. وعلى ذلك سوف نتناول مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية كما يلي:

**١/ المرحلة الأولى:** [2]

في السنوات القليلة التي تلت تكوين المجمع ١٩٤١م وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت في الافق متغيرات جديدة متشابكة ادت إلى تطوير مفهوم المراجعة الداخلية ويمكن إيجاز هذه المتغيرات في ثلاثة، أولها تأثير زيادة حجم المشروعات التجارية والصناعية وتزايد تعقد العمل فيها، وثانيهما ظهور التدخل الحكومي بشكل واضح في المنظمات الإقتصادية وآخرها بروز ظاهرة الإندماج والتنوع في الأنشطة التي تقوم بها

---

[1]) أ.د/ عبد الفتاح محمد المحن، د. فتحي زرق السوافيري: الرقابة والمراجعة الداخلية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤م، ص ٢٢٩.

[2]) أ.د/ محمد محمود خيري يوسف: دراسات مستجدة في المراجعة (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٣م) ص ١٥.

المنشأت المختلفة علاوة على توسعها الجغرافي داخل وخارج حدود الدولة، وكذلك التوسع في ظهور البنوك وشركة التأمين.

**المرحلة الثانية ١٩٤٧ – ١٩٧٥م**[١]

اتخذ معهد المراجعين أربع خطوات هامة في سبيل الارتقاء بالمستوى المهني للمراجعين الداخليين واقسام المراجعة الداخلية في التنظيمات المختلفة على المستوى العالمي، فقد قام المعهد بتبني كل مما يلي:

١) بمسؤليات المراجعة الداخلية.
٢) معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.
٣) قواعد السلوك المهني للمراجعين الداخليين.
٤) برنامج لتأهيل للمراجعين الداخليين.

ولقد قام المعهد بهذه الجهود لتحقيق أفضل أداء ممكن للمراجعين الداخليين وعلى الرغم من أن هذه الجهود وما يتعلق بها من إصدارات غير ملزمة قانونياً – بعكس المعايير والإصدارات التي يصدرها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلا أن هذه الإرشادات التي يصدرها معهد المراجعين الداخليين تعطي دفعة كبيرة للمهنة، ولهذا نجد أن معهد المراجعين الداخلين قد أظهر الاستخدام طرق متعددة للإقناع والتعليم وذلك لتكون المتطلبات الفردية لجعل المراجعة الداخلية مهنة معترف بها. ونتيجة لتلك الجهود فقد قامت العديد من الشركات تبني معايير الممارسة المهنية هوقواعد السلوك المهني التي وضعها المراجعين الداخليين.

---

[١]) د. فتحي السوافيري، د.أحمد عبد الملك: الرقابة والمراجعة الداخلية (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦م)، ص ٥٦.

**المرحلة الثالثة ١٩٥٧ – ١٩٧١م:**

أصدر معهد المراجعين الداخليين تعريف آخر المراجعة الداخليين بدلاً من التعريف السابق حيث تم توسيع مجال عمل المراجع الداخلي، وكذلك التوسع في اهداف المراجعة الداخلية حيث لم يقتصر هذا التعريف على الاهداف الوقائية ولكنه تناول الاهداف البناءة، وبذلك طلبت الإدارة من المراجع الداخلي التقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفيين ان امكن وإبداء الاداء ومتابعة تنفيذ التوجيهات وقد جاء التعريف كما يلي: المراجعة الداخلية هي ذلك النشاط التقيمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الاخرى.

**المرحلة الرابعة ١٩٧١ – ١٩٨١م:**

تم وضع تعريف آخر للمراجعة الداخلية سنة ١٩٧١م حيث تم تعريف المراجعة الداخلية على أنها﴿نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة على أنها بقصد خدمة الإدارة﴾.

ويلاحظ هنا أنه استعمل لفظ (عملياتها) بدلاً من العمليات المحاسبية والمالية وبهذا يكون التعريف قد توسع في مجال المراجعة الداخلية حيث شمل تقييم جميع العمليات سواء المحاسبية والعمليات غير المحاسبية.

**المرحلة الخامسة ١٩٨١ – ١٩٩٩م:**

تم إصدار تعريف آخر جديد للمراجعة الداخلية ظهر سنة ١٩٨١م جاء فيه أن المراجعة الداخلية هي ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لخدمة المنشأة فهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم فعالية وكفاية نظم الرقابة الأخرى.

ونلاحظ من التعريف السابق أن المراجعة الداخلية تحولت من أداءة لخدمة الإدارة فقط إلى أداة لخدمة التنظيم ككل كما نلاحظ أن ذلك سوف يؤثر على كل من مكان قسم المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي داخل المنشأة وعلى استقلال المراجع الداخلي.

**وفي عام ١٩٩١م:**

أصدر مجمع المراجعين الداخلين تعريف جديد للمراجعة جاء فيه﴿المراجعة الداخلية هي الوظيفية التقيمية المحايدة التي يتم تشكيلها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطة المنشأة لفحص وتقييم أنشطة المنشأة كخدمة للمنشأة﴾، وهذا التعريف يتفق مع التعريف السابق ولكن مع الاختلاف فقط في استعمال بعض الالفاظ.

<u>ويلاحظ من العرض السابق:</u>

- أن وظيفة المراجعة الداخلية يقوم بها من موظفي المنشأة.
- أن كل مرحلة يتسع فيها نطاق المراجعة الداخلية عن المرحلة السابقة لها نظراً الاتساع مجالها.
- تزداد الاعباء الملقاة على عاتق المراجع الداخلي مع تطور مفهوم المراجعة الداخلية خلال المرحلة السابقة وهذا ما أثر على استقتلال المراجع الداخلي ووصفه في الهيكل التنظيمي وتبعته الى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.

**المرحلة السادسة والأخيرة ١٩٩٩م:**

في ٢٦ يونيو ١٩٩٩م اصدر معهد المراجعيين الداخليين احدث تعريف للمراجعة الداخلية وهو ﴿المراجعة هي نشاط استشاري مستقبل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المنشأة أنها ساعدت المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة﴾.

نجد أن هذا التعريف قد اخذ في الاعتبار كافة الأسباب التي أدت الى التطورات والاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية ومراعاة احتياجات العميل الرئيسي للمراجعة الداخلية وهو الادارة.

**وظيفة المراجعة الداخلية:**

أدى كبر حجم التنظيمات وتعقد الانشطة داخلها الى ضرورة وجود أداة ادارية لمتابعة نظام الرقابة ذاته إذ ترغب الادارة دائماً في التحقيق من ان نظم الرقابة تعمل بطريقة مرضية ذلك انه مهما احسنت الادارة التخطيط فأن التنظيم ككل سيكون معرضاً للخطر اذا كانت الاجراءات الرقابية غير كافية أو كانت لا تنفذ بطريقة سليمة.

تقع مسؤلية وضع نظام للرقابة الداخلية على ادارة التنظيم نفسه وتعتمد في متابعة اداء هذا النظام على المراجعين الداخليين أي أن المراجعين الداخليين يعتبرون جزءاً من آلية التغذية العكسية لوظيفة الإدارة واذا أخذنا في الاعتبار ان تطوير أي نظام للرقابة الداخلية ينطوي على أربع مستويات اساسية وهي:

١/ وضع الإجراءات الرقابية وتطبيقها.

٢/ اختبار مدى الإلتزام بها.

٣/ اختبار مدى الالتزام بها وتقييمها.

فان مسؤلية المراجع الداخلي تقتصر فقط على اختبار الالتزام بالاجراءات الرقابية وتقييم هذه الاجراءات وذلك كما يتضح من:

جدول رقم (١/١/١)

مستويات المراجع الداخلي

| المستويات التي ينطوي عليها تطوير نظام الرقابة الداخلية | المستوى الإداري المسؤل |
|---|---|
| وضع الإجراءات الرقابية | الإدارة التكتيكية – الإدارة التنفيذية |
| تطبيق الإجراءات الرقابية | الإدارة التنفيذية |
| اختبار الالتزام بالإجراءات الرقابية | المراجعةالداخلية- الإدارة التنفيذية |
| تقييم الإجراءات الرقابية | المراجعة الداخلية<br>الإدارة التكتيكية<br>الإدارة التنفيذية |

المصدر/ د. عبد الفتاح محمد الصحن

**الاطار الفكري للمراجعة الداخلية:**

ادى النمو المطر للمراجعة الداخلية في التنظيمات والمنشأت المختلفة إلى اهتمام المسؤلين عن المهنة بضرورة وضع إطار فكري لها يحدد المبادئ الأساسية التي تحكم المهنة، ويقصد بالاطار الفكري ذلك بالنظام المتكامل من الاهداف والأساسيات التي ترتبط بها والتي يمكن أن تؤدي إلى معايير متسقة، ويصف هذا النظام التكامل طبيعة ووظيفة وحدود المراجعة الداخلية وترجع أهمية وجود مثل هذا الاطار الى ضرورة وجود معايير تحكم الممارسة العلمية لمهنة المراجعة الداخلية ويؤدي وجود مثل هذا الاطار الفكري الى توفير مرجع يمكن الاستناد اليه لقياس جودة اداء اقسام المراجعة الداخلية.[١]

[١] د. عبد الفتاح محمد الصحن، مرجع سابق ذكر، ص ٢٢.

**جودة أداء اقسام المراجعة الداخلية :**

شكل (١/١/١)

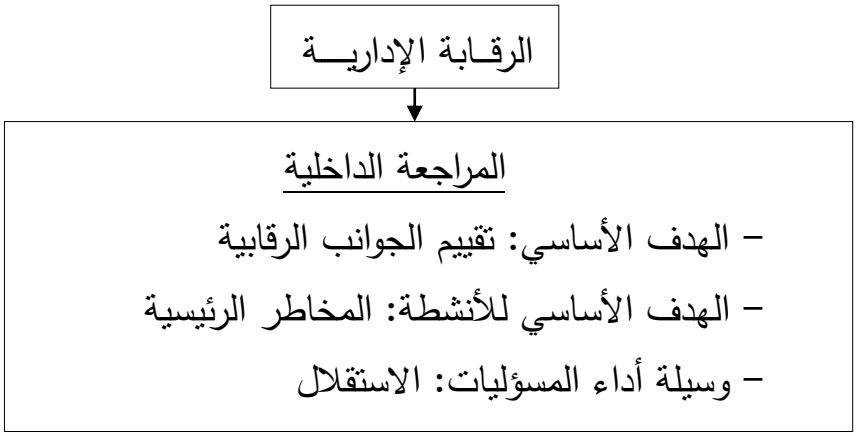


إطار فكري للمراجعة الداخلية

**أهداف المراجعة الداخلية :**

يتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة الأفراد داخل التنظيم في أداء مسؤلياتهم بكفاءة، ولتحقيق هذه الغاية توفر لهم المراجعة الداخلية التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تم مراجعتها.

ويتضمن هدف المراجعة تحقيق الرقابة الفعالة بتكلفة معقولة، ويتضمن نطاق المراجعة الداخلية فحص وتقييم كفاية وفعالية الأداء.[١]

وذلك يشتمل على ما يلي:

١/ مراجعة مدى امكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها، وكذلك الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف والتقريرعن تلك المعلومات

[١] د. فتحـــي الســـوافيري، د. أحمـــد عبـــد المالـــك محمـــد: فـــي الرقابـــة والمراجعـــة الداخليـــة، الأســـكندرية، الـــدار الجامعيـــة، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م، ص ٥٨.

٢/ مراجعة النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير

٣/ مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول، والتحقق من وجود تلك الأصول كلما كان ذلك ممكناً

٤/ تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة

٥/ مراجعة العمليات او البرامج للتأكد من ان النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعة وما إذا كانت العمليات أو البرامج تنفذ كما هو مخطط لها.

# المبحث الثاني

## أنواع وإجراءات ومعايير المراجعة الداخلية

**معايير المراجعة الداخلية:**

يقوم المراجع بممارسة مهامة في حدود وأغراض المراجعة وأساليبها حتى يحقق هذه الأغراض ويصل إلى نتيجة تتيح له إبراز رأيه في صورة التقرير الذي يبلور المهمة التي قام بها يجب أن تكون هنالك معايير عامة للمراجعة يعمل من خلالها.

أصدر معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية معايير المراجعة الداخلية في عام ١٩٧٨م، ولقد تضمنت مقدمة تلك المعايير بعض ما تضمنته قائمة مسؤليات المراجعة الداخلية. وتنقسم معايير المراجعة الداخلية إلى خمسة أقسام أساسية تغطي الجوانب المختلفة للمراجعة الداخلية في أي تنظيم، وتتمثل تلك الأقسام الخمسة في:

١/ الاستقلالية

٢/ العناية المهنية

٣ نطاق العمل

٤/ أداء أعمال المراجعة

٥/ إدارة قسم المراجعة الداخلية

وعلى الرغم من أن هذه المعايير تعتبر بمثابة الإصدارة الرسمية لمعهد المراجعين الداخليين التي تحكم ممارسة المهنة الا أن المعهد يتبنى خطة جديدة لتعديل هذه المعايير إذا ظهرت على السطح مشكلة جوهرية عامة لم نتمكن تلك المعايير من توفر حل مناسب لها.[١]

---

[١] د. فتحي زرق السوافيري – د. أحمد عبد الملك محمد، مرجع سابق، ص ٦٢.

كما أنه يمكن تقسيم هذه المعايير إلى شخصية وأخرى إجرائية كما يلي:

**١/ المعايير الشخصية:**

تتعلق هذه المعايير بما يلي:

أ/ أن يقوم بالفحص والتحقق أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والعلمي كمراجعين.

ب/ أن يمارس المراجع او المراجعين استقلالاً في الشخصية والتفكير في جميع ما يتعلق بمهنة المراجعة الموكولة لهم.

**٢/ معايير إجرائية:**

وهذه تنقسم إلى الآتي:

أ/ اداء العمل الميداني

ب/ إعداد التقارير

ج/ إعداد التقارير

وهذه المعايير الإجرائية تعكس المبادئ الرئيسية للمراجعة التي تتطلب مراقبة طبيعة ومدى الاثباتات المتحصل عليها من خلال اجراءات المراجعة.[١]

يرى الباحث أن المعايير هي عبارة عن قوالب علمية وقانونية روعي فيها الاسس والمبادئ والعرف العلمي إضافة الى إصدارها من قبل جماعات معينة منوط بها العمل في هذا المجال وهي الجمعيات المهنية والاكاديمية المعترف بها ان المعايير توفر على المراجع الداخلية عملية الاجتهاد الشخصي والتدخل الاداري والاطراف الاخرى.

---

[١] د. عبد الفتاح الصحن، مرجع سابق، ص ١٥.

**أنواع المراجعة الداخلية**

**١/ مراجعة القوائم المالية**

وهي عبارة عن الحصول على أدلة الاثبات لتوفير تأكيدات بصحة الأرقام الظاهرة في القوائم المالية واتساقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أي أسس شاملة، ويعى المراجع الى التصديق على صحة بيانات القوائم المالية متمشية مع المعايير الموضوعية أم لا، ويجب ان يرتكز الرأي على أدلة إثبات صالة وكافية.

**٢/ المراجعة التشغيلية:**

تتمثل المراجعة التشغيلية في أي اجراءات تشغيلية بالمنظمة بهدف تقييم كل من الكفاءة والفعالية. وبعد إتمام المراجعة، يتم رفع التوصيات إلى الادارة للعمل في تحسين التشغيل. وكمثال لمراجعة التشغيل، تقييم مدى كفاءة ودقة حساب الاجور بنظام جديد للأجور يتم تشغيله من خلال الحاسب الالكتروني. كما يوجد مثال آخر يعتقد المحاسبون انهم غير مؤهلين للقيام به على وجه مرض، ويتمثل في تقييم مدى كفاءة ودقة ورضاء العميل عن عملية توزيع الخطابات والطرود التي تتم بواسطة شركة مثل *Federal Experless*.

**٣/ مراجعة الإلتزام:**

يتمثل الهدف من مراجعة الإلتزام في تحديد ما إذا كان العميل قد إلتزم بإجراءات وقواعد محددة موضوعة من قبل سلطة ما أعلى. وتشمل مراجعة الإلتزام في منشأة خاصة تحديد ما إذا كان العاملين في إدارة المحاسبة يتبعون الإجراءات الموضوعة من قبل المراقب (المدير المالي) بالشركة، فحص معدلات الأجور لتحديد مدى الإلتزام بالقوانين فيما يتعلق بالحد الإداري للأجور او فحص الإتفاقات مع رجال البنوك وباقي المقرضين الآخرين للتاكد

من أن الشركة تلتزم بالمتطلبات القانونية، وفي مراجعة الوحدات الحكومية مثل المدراس، تتمثل مراجعة الإلتزام في التحقق من تنفيذ القواعد التنظيمية المحددة بواسطة السلطات الحكومية العليا. وفي الواقع يحكم عمل كل منظمة خاصة وكل منظمة غير هادفة للربح مجموعة من السياسات الموضوعى سلفاً والاتفاقات التعاقدية والمتطلبات القانونية التي تتطلب القيام بمراجعة الالتزام.[١]

**إجراءت المراجعة الداخلية:**

كما يجب خلط معايير المراجعة وإجراءاتها، فمعايير المراجعة هي المبادئ الأساسية التي تحكم طبيعة إمتداد التحقق اللازم في كل فحص أما إجراءات المراجعة فهمي تمثل الخطوات التفصيلية التي تكون وظيفة الفحص وكمثل الإجراءات المراجعة أصول المشروع مثل النقدية أو الاستثمارات أو أوراق القبض.

ولا يزال التفرقة بين معاير المراجعة وإجراءاتها تأخذ المخزون السلعي كمثل في هذه الحالة فأحد المعايير أداء العمل الميداني هو(الحصول على اثباتات كافية ومقتنعة لتصبح اساساً مناسباً لتكوين الرأي عن التقارير المالية تحت الفحص تطبيق هنا المعيار على المخزون السلعي). فإن هذا المعيار للأداء يتطلب اثباتاً لكميات واسعار المخزون السلعي.

فإن هذا المعيار للأداء يتطلب إثباتاً لكميات وأسعار المخزون السلعي وعلي هذا فإن المراجع يجب أن يقتنع بأن المخزون قد سعر تسعيراً مناسباً، وحتي يحقق هذا المعيار من الأداء فإن المراجع يستخدم الإجراءات التالية:

---

[١]) ألفين أرينز – جيمس لوبك (المراجعة مدخل متكامل)، ولاية ميتشجان، جامعة المنصورة، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٢م

أ مقارنة الأسعارالمستخدمة لتسعير المخزون مع الأسعار الواردة في فواتير الشراء.

ب أن يستفسر عن أسعار السوق الحالية.

ج أن يتحقق من النواحي الحسابية لقوائم جرد المخزون وهذه الخطوات الثلاث هي إجراءات المراجعة.

وقرار فحص فواتير الشراء وعددها ومدي المقارنة مع أسعار السوق يتطلب الحكم الشخصي من جانب المراجع ولما كان إتخاذ قرارفي هذا الشأن من واقع الإقتناع والكفاية والإستيفاء هو مسألة موضوعية تتحدد في كل حالة حسب ظروفها فإن الطريقة الوحيدة لبلوغ مستوي الجودة المطلوبة هو إتخاذ القرار في شكل ما قد يراه المراجعون الآخرون إذا وضعوا أمام نفس الظروف والحقائق.

**مسؤليات المراجع المراقب**

**١/ مسؤلية فنية:**

وهي التي تدخل في صميم عملية كمراجع حسابات قانوني للشركة وتتلخص في مجالين رئيسين هما:

أ/ مسؤلية في التحقق من أن الشركة قد طبقت وبشكل القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبلة قبولاً عاماً.

ب/ مسؤليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والانظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم اعمال وانشطة الشركة قد روعيت وطبقت تطبيقاً سليماً.

**٢/ مسؤلية اخلاقية:**

وهي التي تتعلق بالاخلاق بأمانة واخلاقيات المهنة ومثل ذاك ما يلي:

أ/ إخفاء المراجع حقائق مادية معينة

ب/ تقديم بيانات مضللة وغير حقيقية

ج/ الإهمال أو التقاعس في أدلة عمله

د/ إذا ابدى رأياً معيناً غير الحقيقية لمنافسة احدى المسؤلين.

ت/ إذا لم يضمن تقريره كل الإنحرافات التي كشف عنها

**٣/ مسؤلبية مدنية:**

تتمثل هذه المسؤلية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجع ومن اهمها:

١/ حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية

ب/ حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته

ج/ عدم قيامه أصلاً بالمراجعة

**٤/ مسؤلية جنائية:**

وهي التي تتمثل في إرتكاب المراجع بعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة عن عمد ومن أمثلتها ما يلي:

أ/ تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركات.

ب/ تآمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال إتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة أو المساهمين.

ج/ الكذب في كتابة تقريره أوفي شهادته عند طلبها امام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين.

د/ إرتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح الشركة ومن ذلك إفشاء بعض أسرار الشركة إلى شركات منافسة.[١]

---

[١] المراجع السابق، ص ٦٥.

جدول رقم (٢/٢/١) أمثلة للأنواع الثلاث للمراجعين

| نوع المراجعة | مثـــــال | المعلومات | المعايير المقررة | الأدلة المتاحة |
|---|---|---|---|---|
| مراجعة القوائم المالية | مراجعة القوائم المالية السنوية لشركة جنرال موتورز | القوائم المالية السنوية لشركة جنرال موتورز | المبادئ المحاسبية المتعارف عليها | الدفاتر والسنتدات والمصادر الخارجية للأدلة |
| المراجعة التشغيلية | تقسيم ما إذا كان التشغيل الإلكتروني لكشف الأجور في الفرع (س) قد تعم تنفيذه على نحو كف وفعال | عدد سجلات الأجور التي تم تشغيلها في الشهر، التكاليف التي تم انفاقها بالإدارات، وعدد الاخطاء التي تم إرتكابها | معايير الشركة عن الكفاءة والفعالية في إدارة الأجور | تقارير الأخطاء، سجلات الأجور، تكاليف تشغيل حساب الأجور |
| مراجعة الألتزام | تحديد ما إذا كان قد تم الإلتزام بالتطلبات البنكية المتعلقة بالقرض | سجلات الشركة | شروط اتفاقية الحصول على القرض | القوائم المالية، والحسابات التي يقوم بها المراجع |

المصدر/ ارينز، جيمس لوبك، ٢٠٠٢م

# مقومات المراجعة الداخلية

**مقدمة:**

بعد ان تناولت الدراسة كلاً من المراجعة الداخلية من حيث مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية وأيضاً معايير المراجعة الداخلية وأثر التشغيل الإلكتروني عليها. ينبغي في هذا الجزء من الكتاب مناقشة مقومات المراجعة الداخلية سوف يناقش الجزء الثاني:

**مقومات المراجعة الداخلية:**[1]

يمكن تلخيص أهم مقومات المراجعة الداخلية في أربعة:

١/ قسم مستقل للمراجعة الداخلية

٢/ أفراد مؤهلون للقيام بالمراجعة الداخلية

٣/ نظام جيد للمراقبة الداخلية

٤/ نظام جيد للتقارير

وفيما يلي نناقش كل هذه المعوقات الأربعة:

**١/ قسم مستقل للمراجعة الداخلية:**

يعتبر استقلال قسم المراجعة الداخلية من اهم الدعائم التي تجعل لعلم هذا القسم قيمة وفائدة وبدون هذا الاستقلال فإنه يصبح عديم الفائدة وعلى ذلك سوف نتناول بعض الضمانات التي تتضمن استقلال المراجع الداخلي.

- تعيين المراجع الداخلي
- فصل المراجع
- التبعية الإدارية
- عدم القيام بالأعمال التنفيذية

---

[1]) نادر شعبان ابراهيم السواح: أثر المعاملات الإلكترونية والعلميات التجارية، دراسة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة المنوفية، شبين الكوم، ٢٠٠٥م، ص ٩١.

**٢ - افراد مؤهلون القيام بالمراجعة الداخلية :**

يجب تزويد اقسام المراجعة الداخلية بالمنشآت بأفراد من ذوي الكفاءة والخبرة فى اعمال تلك المنشآت مع مراعاة توفير عصر اللياقة ومتانة الخلق لأن عملهم يستلزم الاتصال بجميع العاملين بالمنشأة. ونقص أي عنصر من هذه العناصر قد يؤدى إلى عدم سير العمل بالطريقة السليمة.

**٣ - نظام جيد للمراقبة الداخلية :**

نصت معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية على أن مجال عمل المراجعة الداخلية المعمول بها فى المنشأة فى جودة الاداء فى تنفيذ المسؤليات المحدده فيها.

وعلى ذلك نجد أن نطاق عمل المراجعة الداخلية يشمل فحص وتقيم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمنشاة ومدى كفاءة اداء المهام المحدده ويتم ذلك من خلال[١]

**مقومات نظام الرقابة الداخلية :**

**اولا الجانب المحاسبى**

١- الدليل المحاسبى

٢- الدورة المستنديه

٣- المجموعه الدفتريه

٤- الوسائل الالكترونية المستخدمة

٥- الجرد الفعلى للاصول

٦- الموازنات التخطيطية

٧- انظمة التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الانشطة

---

[١]) رأفت على رضوان: معايير واجراءات المراجعة جامعة المنوفية – كلية التجارة سنة ١٩٩٨- ١٩٩٩، ص ٤٣١.

**ثانيا الجانب الاداري**

١- هيكل تنظيمى كفء

٢- مجموعة من العاملين الاكفاء

٣- معايير اداء سليمة

٤- مجموعة من السياسات والإجراءات.

٥- قسم المراجعة الداخلية

# المبحث الأول

## تقويم الأداء المالي

### مفهوم وأهمية وقياس الأداء المالي

يقصد بتقويم الأداء المالي الموقوف على درجة الإختلاف بين عوامل الإنتاج المختلفة لتحديد مدى كفاءة استخدامها في الوحدات الإقتصادية وتعويد تلك الكفاءات سواءً على فترات زمنية متتابعة او فترات محددة.[١]

كما يقصد بعملية تقيم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المؤسسي املاً في إكتشاف جوانب القوة او تحديد نقاط الضعف[٢]

عرف الأداء بأنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها أي أنه ما حدث بالفعل من جهود سواء كانت هذه الجهود ذهنية او بدنية ولابد من قياس وتقويم لهذه الجهود التي يتسنى للإدارة معرفة إلى أي درجة نفذت الخطط الموضوعة.[٣]

إن قياس وتقويم الاداء يشمل المقارنة بين النتائج الفعلية والنتائج المخططة ثم تقديم نتائج هذه المقارنة.

عرف تقويم الأداء بأنه قياس الادء الفعلي ما أدى من عمل أو مقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث فعلاً النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة كما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة

---

[١] د. نال فريد مصطفي: مبادئ وأساسيات الأداء المالي، الأسكندرية، منظمة سامي لطباعة الأوفيست، ٢٠٠٠م، ص ٣١.

[٢] د. حمزة محمد الزبيري: التحليل المالي، وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان، وحدة الوزارة للنشر، ٢٠٠٠م، ص ٨١ – ٨٢.

[٣] د. توفيق عبد المحسن: تقييم الأداء مدحل جديد، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٩٧م، ص ٦٣.

لتحسين الأداء، يرى الباحث أن ترقية الأداء المالي جوهرهُ هوالركيزة الأساسية في تحسين الاداء ورفع كفاءته لكونه جوهر العملية الرقابية فيما يختص بتحليل الانحرافات المرئية على عملية التقويم الى اتخاذ الاجراءات الصحيحة لضبط سلوك التخطيط الناتج من التنفيذ الفعلي وإجرءات الفحص الدقيق وتحليل النظم لكل الوحدات التنظيمية داخل العمل.

**أهمية تقويم الأداء المالي:**

تبرز أهمية تقويم الأداء المالي في المجتمعات والنظم المالية والإقتصادية من ما تتميز به من الموارد الاقتصادية بالنسبة للاحتياجات والمتنافس عليها ولذلك تظهر باستمرار الحاجة الى تحقيق اقصى العوائد الناجمة من الاستقلال الكفء للموارد وتأخيرها على الاهداف التنظيمية.[١]

ويمكن ايجاز أهمية تقويم الاداء المالي بالجوانب الاتية:

١/ يوفر نظام تقويم الاداء مقياساً لمدى نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بقية تحقيق اهدافها.

٢/ ان تقويم الاداء يظهرمدى اسهام المنظمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق اكبر قدر من الانتاج بأقل تكاليف التخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد.

٣/ يوفر نظام تقويم الاداء معلومات لمختلف المستويات الادارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على خصائص عملية.

---

[١] د. توفيق عبد المحسن، المرجع السابق، ص ١١.

٤/ يظهر تقويم الاداء التطور الذي حققته المنظمة مدة إلى اخرة وموافياً في المنظمات المماثلة.

٥/ كما يساعد على ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والأدارات والمنظمات المختلفة وهذا بدوره يدفع المنظمة لتحسين مستوى ادائها.

٦/ يؤدي الى الكشف عن العناصر الكفوءة ووضعها في المواقع الأكثر انتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج الى دعم وتطوير من اجل النهوض بأدائها الى مستوى الأداء الطموح.[١]

**فوائد تقويم الأداء:**

قرارات فوائد تقويم الاداء في الاتي:

١/ يعتبر تقويم الاداء أهم الركائز التي تنبني عليها عملية الرقابة

٢/ يعتبر تقويم الاداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة

٣/ يفيد في تزويد الادارة بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير او الإستثمار أو عند إجراء تغيرات جوهرية.

٤/ يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أوعلى مستوى الصناعة أو مستوى الدولة.[٢]

---

[١] د. توفيق عبد المحسن، المرجع السابق، ص ١١.

[٢] د. توفيق عبد المحسن، المرجع السابق، ص ١١.

**دور المراجع الداخلي في تطوير الأداء:**

يقوم المراجع في ترشيد الإدارة العليا وذلك عن طريق تحديد مجالات العمل الأساسية التي تشكل الاطار العام للقيام بهذا الدور.

**تقييم المنظمة داخلياً:**

النظم الداخلية الموضوعة بأحدى الشركات هي تلك النظم التي توضع بصفة خاصة لهذه الشركة لوحدها ويختص بتنظيم وترتيب العمل به، وبالتالي فإن هذه النظم تختلف من شركة لأخرى تبعاً لإختلاف تلك النظم ويدخل امر توفير هذه النظم من ضمن مسؤليات إدارة الشركة بمسؤلياتها المختلفة وخاصة الإدارة العليا.[١]

يمكن القول أن النظم الداخلية تعد عاملاً أساسياً لتحقيق كفاءة الإدارة وهي الوسائل التي حصلت الإدارة عن طريقها على المعلومات التي تمكنها من الحماية والرقابة على عكس مما تقوم فإن عدم توفير داخلية أو وجود نظم داخلية منبثقة، أو غير كافية في شركة معينة يعني ضعف او سوء إدارة هذه الشركة ويؤثر على سمعة الشركة بين الأطراف المتعاملة معها كما يجب الادارة وجودة هذه النظم الداخلية بشكل مبالغاً فيه، حيث يؤدي ذلك إلى التعقيد والتدخل في تنفيذ الاجراءات والبطء في اتخاذ القرارات والنظم الداخلية اياً كان نوعها تحتاج بصفة دورية ومستمرة الى إعادة النظر واعادة تقييم لمسايرة التغيير في الظروف الخاصة بالوحدة، ووفقاً لما تقدم يرى الباحث ان الدور الذي يؤديه المراجع في مجال ترتيب الادرة العليا وترقية الاداء المالي في مجال دراسته وتقييم النظم الداخلية في الآتي:

---

[١]) د. أحمد محمد نور: مبادئ المحاسبة الإدارية، الأسندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٢م، ص ١٦.

إن دور المراجعة الداخلية في ترقية الاداء المالي يشتمل على:

١/ الهيكل التنظيمي وملحقاته

٢/ نظام حماية الاصول

٣/ نظام حماية العملات والانشطة المختلفة

٤/ المجموعة المستندية والدورة المستندية.

**تعريف نظام قياس الادوار والمكونات المرتبطة به :**

**قياس الاداء:**

هوالعملية التي تقوم بها الوحدات المؤسسية بغرض تقييم مدى قدرتها على انجاز الأهداف المحددة بشكل موضوعي وفعال.[١]

**إدارة الأداء:**

يمثل الارتباط النظامي بين استراتيجية المؤسسة واستثماراتها وعملياتها، وتعتبر بمثابة مفهوم إداري شامل ومتكامل.

**أهمية قياس الأداء:**

- إدارة مساعدة في عملية اتخاذ القرار.
- يعتبر بمثابة أسلوب للإدارة عن طريق النتائج
- أسلوب للإدارة عن طريق النتائج.
- الترويج لممارسة مفهوم المساءلة.
- التمييز بين الممارسات والبرامج الناجحة والفاشلة.
- تساعد في عملية تنشيط التعليم والنمو المؤسسي.
- تقنية ورفع كفاءة الأداء المالي والإستثماري.
- توفير سبل مختلفة لمقارنة الاداء
- يعتبر بمثابة أداة محفز للتغيير الإداري.

---

[١]) المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الاداء المؤسسي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩، ص ٣٣٥.

**افتراضيات اساسية لمقاييس الأداء الجيد:**

- من المفترض أن يكون هنالك على الاقل مقياس واحد لكل هدف تم تحديده.
- من المفترض أن تقوم المقاييس بتعريف وتفسير الأهداف بشكل محدد وكمي(محسوب)
- من المفترض ان تولد المقاييس التغيير وتشجيع السلوك الصحيح و الأمثل.
- من المفترض أن يكون لها القدرة على التأثير في المخرجات.[1]

**معايير اختيار مقياس الاداء:**

- معايير ذات معنى *Meaning full* مرتبطة جدياً ومباشرةً برسالة واهداف المؤسسة.
- معايير ذات قيمة *Valuable* تقيس اهم الأنشطة واكثرها حساسية في المؤسسة.
- معايير متزنة *Balanced* تحتوي على العديد من انواع المقاييس مثل الجودة والكفاءة.
- معايير مرتبطة *linked* تتوافق مع وحدة عن تحقيق المقايس
- معايير عملية *Practical* اسعار معقولة تساهم في الحفاظ والحصول على البيانات معايير مقارنة *comparable* تستخدم في اجؤاء المقارنات مع البيانات ومعلومات اخرى
- معايير موثوق لها *Credible* تعتمد على البيانات الدقيقة والمعتمدة.

---

[1]) المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، قياس وتقييم الاداء كمدخل لتحسين جودة الاداء المؤسسي، مشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩م، ص ٣٣٥.

- معايير فعالة وبسيطة تتعمال مع البيانات المستخدمة بشكل سريع مفهوم ومحسوب.[1]

**مدخلات Input:**

هي حجم الاستثمارات والاصول والمعدات وساعات العمل أو استخدام الميزانية مثل عدد المعدات.

**مخرجات output:**

هي وحدة من المنتج أو الخدمة المقدمة مثل عدد الوحدات المنتجة

**النتائج out come:**

هي التأثير أو الفائدة الناتجة عن استخدام أو تطبيقات المخرجات مثل تقارير مستوى رضاء العملاء.

**طرق تقويم الاداء المالي:**

بصفة عامة ولحد كبير تعتبر الطرق المقترحة طرقاً تطبيقية تعتمد على اساس نظري مثل النسب فهي غالية كمية ونادراً نوعية تعتمد على المعلومات المجمعة بدءاً من الاهداف متجهة نحو التنفيذ وكلها علي مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي.

تبعاً لمنطق تطبيقها توجد طرق تحليلية وتركيبية معيارية وتفسيرية وتبعاً للمعايير المستخدمة توجد طرق فردية او متعددة الاتجاه بينما اشكال التعبير والتمثيل كثيرة مثل النسب، الاشكال المصفوفات، الرسومات كذلك توجد طرق بسيطة ومركبة تستند الى التحليل الاقتصادي بحوث العمليات الاساليب الكمية واخيراً تبعاً للمهتمين قد تكون داخلية او خارجية.

---

[1]) د. خلدون ابراهيم الشريفات: الادرة والتحليل المال، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠١م، ص ٩٦ – ٩٧.

بالتحديد توجد طريقتان هما الاكثر انتشاراً هما البحث عن فائض الانتاجة ايرادات الاموال المستثمرة في الواقع تظهر المقارنة بين الاداء المخطط والاداء الفعلي اختلافات يتم تحليلها منهجياً لتحسين كل من التنبؤ والتنفيذ تبعاً للحالة ومع ذلك فأهمية مثل هذه الانحرافات لا تمثل في قيمتها الذاتية والمطلقة ولكن نسبة الى حدودها المتوقعة والى القيم المقاسة بالتكلفة والعائد من ناحية والى تكلفتي الانحراف والاجراء التصحيحي من ناحية أخرى.

اخيراً فأن مقياس الاداء من خلال التدفقات المالية والنقدية له معنى أكثر مباشرة وافصل عملياً ثمن مثيلة المتعلق بالارصدة وايا كانت طريقة تقويم الاداء فمنها لا يستطيع الادعاء بأنها تحل محل متخذ القرار او تغير من مستوى وحالة الاداء ولكنها تمثل أداة فعالة تمكن من اتخاذ القرار المناسب والموافق للنتائج المنشودة تقدر هذه النتائج في ضوء الاهداف المحددة سلفاً باختيارات استراتيجية ملبية لاهتمامات وغايات المنظمات.[١]

[١] د. السعيد فرحات جمعة: الاداء المالي، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٠م، ص ٤٣.

# المبحث الثاني

## تحليل القوائم المالية:

**مقدمة:**

اضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة وبرزت هذه الاهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية في بداية الثلاثينيات، حيث شهدت تلك الفترة انهيار كثير من المنشآت، مما أدى الى ضرورة دراسة محتويات التقاريرالمالية للشركات بشكل عملي، حتى يتثنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه الشركات التعرف على ادائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيق من خلال تحليل القوائم المالية.

وازدادت اهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم واثرها على بنود القوائم المالية.[1]

**تعريف تحليل القوائم المالية:** *Financial Statement Analysis*

- هي عملية اجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف الى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشودة ومعلومات اخرى مالية وغير مالية بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- في دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معنية وكذا دراسة تجاه هذه العلاقة في الفترة التالية.

---

[1]) د. مؤيد راضي خنفر – غسان فلاح المطازنة: تحليل القوائم المالية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص ٧١.

- هي عملية تفسير للقوائم والمالية وفهمها بهدف تشخيص وتقييم اداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي.

**أهداف تحليل القوائم المالية:**

يمكن تلخيص اهداف عملية التحليل المالي بما يلي:

١/ معرفة الوضع المالي للمنشأة.

٢/ الحكم على القدرة الكسبية للمشروع.

٣/ الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.

٤/ تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدي القصير والطويل.

٥/ وضع الخطط المستقبلية واحكام الرقابة الداخلية.

٦/ التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.[١]

**خصائص التحليل المالي:**

١/ ان التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر أخرى كأسس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.

٢/ ان القوائم المالية تلزم اعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية تحليل القوائم المالية.

٣/ انه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المشابهة في الصناعة الواحدة.

---

[١]) د. مؤيد راضي خنفر – غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص ٨٣.

٤/ ان التحليل لا يقتصر على حساب المؤسسات والنسب وانما يسعى في البحث الى ما وراء هذه المؤشرات النسب يمكن ان تفيد في عملية اتخاذ القرارات.

**عوامل التحليل المالي:**

تتوقف جودة التحليل المالي على اربعة عوامل اساسية هي:

١/ هدف ووجهة نظر المحلل.

٢/ خبرة وقدرةوكفاءة المحلل.

٣/ درجة الاهتمام ومدى التفسير والتفصيل المطلوب.

٤/ كمية وكيفية البيانات المتاحة للمحلل.[١]

**أغراض التحليل المالي:**

أن الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المنشأة من نقاط مختلفة تتسم وأهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الإقتصادية من خلال ممارستها للنشاط الإقتصادي وتكون عوناً ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الإقتصادية ويمكننا بشكل عام تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:

١/ مساعدة الإدارة علي إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.

٢/ تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقييم البيانات الإدارية.

٣/ دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.

٤/ دراسة وتقييم ربحية المنشأة.

---

[١]) أ. أحمد محمد العداسي: تحليل القوائم المالية، دار الاعمار العلمي للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص ١٠٤.

٥/ دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد إلتزاماتها المالية (دراسة السيولة).

٦/ دراسة وتقييم المركزالائتماني للمنشأة.

٧/ دراسة وتقييم قدرة المنشأة علي الإستقرار(الفشل المالي)[١]

**مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:**

يحصل المحلل المالي علي المعلومات اللازمة للتحلل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

١/ مصادرمعلومات داخلية.

٢/مصادر معلومات خارجية.[٢]

**مستويات تحليل القوائم المالية:**

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل ثلاث مستويات رئيسية يمكننا ان نوجزها بما يلي:

**١/ على مستوي المشروع:**

حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه فقط فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلي كفاءته ونشاطه ويتم إنجازذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة النسب المالية والمؤشرات التي بغرض التحليل ويعتبر هذا التحليل قاصراً لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف فى المشروع.

---

[١] د. مؤيد راضي خنفر – د.غسان المطارنة، المرجع السابق، ص ٧٢

[٢] د.محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، عمان دار وائل للنشر،٢٠١١م، ص ٦ – ٧.

**٢/ على مستوى القطاع:**

هو التحليل الذى يقوم المحلل بإجرائه على المشروع آخذاً بالإعتبار القطاع الذى ينتمى إليه فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع مماثلة في الحجم وفي النشاط او ان يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على اداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته وقد ظهرت اهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسه، وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لإستثمار اموالهم في اسهمها.

**٣/ المستوى العام:**

هو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الإقتصادية بل ظروف القطاع الذى ينتمى إليه كما الظروف الإقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت اهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك تأثر الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية.[١]

## مراحل وخطوات التحليل المالي:

### أولاً: مرحلة الاعداد والتحليل والتحضير

وهي مرحلة اساسية يبدأ المحلل العمل بها مجرد اسناد مهمة اجراء التحليل إليه أو استلامه لكتاب التكاليف سواء كان ذلك من اطراف خارجية أو اطراف داخلية وتكتسب هذه

---

[١] د. مؤيد راضي خنفر، عسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص ٨٠.

المرحلة أهميتها من ان الأعداد والتحضير الجيدين سيؤثر ايجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخراجتها.

يقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

١/ تحديد الهدف من التحليل وهي من اهم خطوات المرحلة الاولى ويتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد اسلوب التحليل والمعلومات جمعها.

٢/ مدى ونطاق التحليل بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي ان يقرر مدى ونطاق التحليل هل سيشمل تحليله منشاة واحدة؟ ام سيتعداها لمنشاة اخرى متشابهة كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة المتعلقة بالمعلومات والبيانات على المحلل جمعها واعداد التحليل المالي.

٣/ تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل يجب على المحلل ان يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلبما استطاع انجاز تحليل شامل يتحقق من كل الاهداف المرجوة.

**ثانياً: مرحلة التحليل**

وهي المرحلة الاساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بالمعالجات المتوفرة من المعلومات والبيانات بما يخدم اهداف التحليل وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

**١/ إعادة تبويب وتصنيف المعلومات:**

وهي خطوة بالغة الاهمية حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول الى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والاهداف المنشودة، وقد يقوم

المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الاجراءات في إعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحياناً أخرى واعادة تصنيفها في حالات اخرى، ولعل أهم ما يحقق اعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية.

**٢/ اختيار الاداء الملائمة للتحليل:**

يتطلب اختيار اداة واسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل لما يشكله ذلك من اثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب ان يكون هنالك توافق وانسجام بين الاداء المختار وبين اهداف التحليل واساليبه حيث التحليل الراسي والافقي وتحليل النسب وتحليل التعادل.

**٣/ تحديد الانحرافات:**

وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة المقارنة مع الارقام او المؤشرات أو النسبة الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام او مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لعوامل مختلفة او تخص منشآت منافسة في نفس القطاع.[١]

**ثالثاً: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات**

وهي أخر مراحل التحليل المالي ولعلها لا تقل اهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والاجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الخطة صاحب التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير ان يتبع الارشادات التالية البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل اليها التحليل، الايجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل، إقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

---

[١] د. مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص ٨٠

**أنواع أدوات التحليل المالي:**

يمكن التمييز بين عدة أنواع من ادوات التحليل المالي:

**١/ تحليل التغيير والإتجاه، ويتم تنفيذه من خلال:**

أ/ التحليل الرأسي (التوزيع النسبي)

ب/ التحليل الأفقي

**٢/ تحليل نقطة التعادل:**

- تحليل التغير الإتجاه: يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في اجراءات التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الاطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات أن مدى سلامة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية.
- التحليل الرأسي: يعني دراسة عناصر ميزانية واحدة من خلال اظهار الوزن لكل عنصر من عناصر في الميزانية.
- التحليل الأفقي: يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية وبذلك يدعى بالتحليل المتحرك.[١]

**معايير التحليل المالي:**

**١/ المعيار النمطي المطلق:**

وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد.

---

[١] د. منير شاكره – اسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨م، ص ٣٨ – ٤١.

**٢/ المعيار الصناعي:**

تحدد هذه المعايير لنفس القطاع الصناعية ولا يجوز تطبيق على قطاع آخر وتحدد هذه المعايير وضع الشركة مع الشركات الاخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصنعة تقول انها ضمن المعدل السائد في الصناعة.

**٣/ المعيار التاريخي:**

وهو يعتمد على استخراج نسب سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند او الدفع المالي للشركة.[١]

**نقاط الضعف في تحليل القوائم المالية:** *Limitation of Financial Statement Analysis*

برغم كل ما يقدمه تحليل القوائم المالية من فوائد جمة على صعيد تقييم المنشأت واتخاذ القرارت فإنه لا بد من الإشارة الى وجود بعض اوجه القصور ونقاط الضعف فيه، تجعل من الضرورة بمكان أخذها بالاعتبار من قبل المحلل المالي عند القيام بالتحليل ويمكن أبعاد نقاط الضعف هذه الى عدة اسباب يمكن أن نوجزها بما يلي:

**١/ نقاط ضعف ناشئة عن كون المحلل من خارج المنشأة:**

إن كون المحلل المالي شخصياً من خارج المنشأة فإن ذلك يعني أنه يعتمد بشكل اساسي على القوائم المالية المنشورة فقط، اما البيانات الاخرى غير المنشورة والهامة بالنسبة للتحليل نتائج تحليلة.

---

[١] خلدون ابراهيم الشريفات: الادارة والتحليل المالي، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠١م، ص ٩٣ – ٩٧.

**٢/ نقاط ضعف ناشئة عن القوائم المالية المنشورة:**

تعد القوائم المالية مصدراً مهماً من مصادر المعلومات التي يستند اليها التحليل المالي بل هي المصدر الرئيسي له وتتكون هذه القوائم كمااشرنا في الفصل السابق من قوائم التدفق النقدي وجوانب الضعف تأتي بشكل أساسي من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

**٣/ نقاط ضعف ناشئة عن الاداء والاسلوب المستخدم في التحليل:**

تتعدد ادوات أساليب التحليل التي يستخدمها المحلل كإنجاز عمله وتحليله وقد تنشأ نقاط الضعف من خلالها، فالتحليل العمودي نقاط عند استخدام اي من هذه الادوات الأخذ بالإعتبار نقاط الضعف فيها.[١]

**فترة اصدار القوائم المالية:**

يجب اصدارالقوائم مرة في السنة على الاقل أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون او بقرارات من الجهة الادارية المختصة، ويتعين على المنشأة التي تنظر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول او أقل من سنة أن تفصح عما يلي بالاضافة الى الافضاح عن الفترة التي تعنيها القوائم المالية.

أ/ السبب الذي من أجله تعطي القوائم المالية فترة أطول أو أقل من سنة

ب/ حقيقة أن مبالغ المقارنة في قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والايضاحات المتعلقة بها غير قابلة للمقارنة.

ج/ في الحالات العادية تعد القوائم المالية عن السنة المالية.

---

[١]) د. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص ٨٣.

إلا أنه يجوز إطالة السنة المالية الاولى للمنشأة إلى ما لايجاوز التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية للسنة التي تم فيها التأسيس، وفي حالة تعديل تاريخ بداية السنة المالية أو تاريخ إنتهاء السنة المالية قبل التعديل الى تاريخ بداية السنة المالية وبعد التعديل.[١]

**الاطراف المهتمة بالتعديل:**

تتعدد الأطراف المهتمة بالتعديل بتحليل القوائم المالية نظراً لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الاطراف حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب اهدافه من عملية التحليل ويمكن ان نورد هنا اهم هذه الاطراف وهي الادارة المستثمرون الحاليون والمرتقبون الدائنون البنوك.[٢]، كما يمكننا تقسيم هذه الاطراف لقسمين هما:

- اطراف داخلية
- اطراف خارجية

**أولاً: الاطراف الداخلية:**

أهم هذه الاطراف الإدارة والعاملين والموظفين:

**أ/ الادارة *Management***

الادرة بمختلف مستوياتها ابتداء من مجلس الادارة ومروراً بالمدير العام ومدراء الدوائر وانتهاء بالمستويات الدنيا منها تهتم بالتحليل المالي كل حسب مهامه ومسؤلياته إلا أنها بشكل عام تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التالية:

١/ تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات والحكم على كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة وبالتالي إحكام نظام الرقابة الداخلية.

---

[١]) د. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للنشر، ٢٠١٠م، ص ٣٤

[٢]) د. مؤيد راضي خنفر، غشان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص ٧٣.

٢/ مدى النجاح الذي إنجز في تحقيق االهداف المرجوة في المنشأة.

٣/ التعرف على الوضع المالي والقدرة الكسبية للمشروع ويشكل التحليل المالي خير معين وافضل أداة للمنشأة لإتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل المتاحة لشراء الاصول أو إستئجارها.

**ب/ الموظفون والعمال *Employese and Workers***

تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم المالية حتى نطمئن على استقرارها الوظيفي والمرتبط بإستمرارية المشروع، كما تهتم بالتعرف على أرباح المشروع التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافأتهم بل وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

**ثانياً: الأطراف الخارجية:**

وهي كثيرة ومتعددة وأهدافها من التحليل مختلفة ويمكن هنا التحدث عن أهم هذه الأطراف:

**أ/ المستثمرون الحاليون والمرتقبون: *investor and potential investors***

وهم أصحاب الاسهم في الشركات المساهمة (الملاك) أو من ينوون استثمار اموالهم في أسهم هذه الشركات، حيث يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للمشروع للتعرف على الارباح المتحققة خلال فترة او فترات مالية معينة كما يسعون للتنبؤ بالأرباح على اسهم المشروع ويدرسون من خلال هذا التحليل سياسات العائد على أسهم المشروع ويدرسون من خلال هذا التحليل سياسات توزيع الارباح وثباتها، وقدرة المشروع على توفير السيولة النقدية اللازمة لرفع حصص أرباحهم.

**ب/ الموردون والمقرضون: *Suppliiers and Creditors***

أما الموردون فهم من يقدمون للمنشأة الخدمات او البضائع بالأجل وفي أغلب الأحيان يطلب هؤلاء من المنشأة تسديد ديونهم في فترة لا تتعدى السنة المالية الواحدة لذا فإنهم يعتمدون أكثر ما يهتمون بدراسة الوضع المالي للزبون ويركزون على دراسة سيولته النقدية وقدرته بالتالي على تسديد المستحقات في المدى القصير كما يهتم هؤلاء بهيكل الأصول المتداولة ونسبة الأصول السريعة من إجمالي هذه الأصول.

أما المقرضون وقد يكونون مؤسسات أو أفراد كحملة السندات فإنهم عندما يقدمون الغروض الطويلة الآجلة فإنهم بالدرجة الأولى على القدرة الكسبية للمشروع التي تمكنه من تسديد الفائدة والسندات، كما يهتم أصحاب الديون الطويلة الأجل بالوضع المالي للمقرضين والمصادر الرئيسية للاموال واستخدامتهاحتى يطمئنوا على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتهم على المدى الطويل.

**ج/ أطراف خارجية أخرى: *Other External Arties***

هنالك العديد من الاطراف الخارجية الاخرى المستفيدة من تحليل القوائم المالية مثل: الخبرة المالية فهي مؤسسات تقوم بالتحليل لأهداف خاصة بها أو بتكليف من أحد الأطراف أصحاب الصلة بالمنشأت مقابل أجر معين، وتقوم من خلال التحليل بالإجابة على استفساراتهم وتساؤلاتهم، أما الطرق التجارية والصناعية فإنها تقوم بجمع البيانات عن الشركات المنضوية فيها بهدف استخراج نسب ومؤشرات مالية لكل قطاع منها تمهيداً لنشرها حتى يستفيد منها المستخدمون وأصحاب الصلة للحكم على أداء المنشأت، وهذا ما تقوم به أيضاً أسواق المال او الهيئات المسؤلة عنها من خلال إصدارها للكتاب والدليل السنوي من خدمات مهمة في اطار التخطيط الشامل وإعداد الموازنات والحسابات القومية بالاضافة إلى التأكد من أداء المنشأت وربحيتها وما يترتب عليها تجاه الدولة من ضرائب نكوص.

# المبحث الاول

## أولاً : الهيكل التنظيمي :

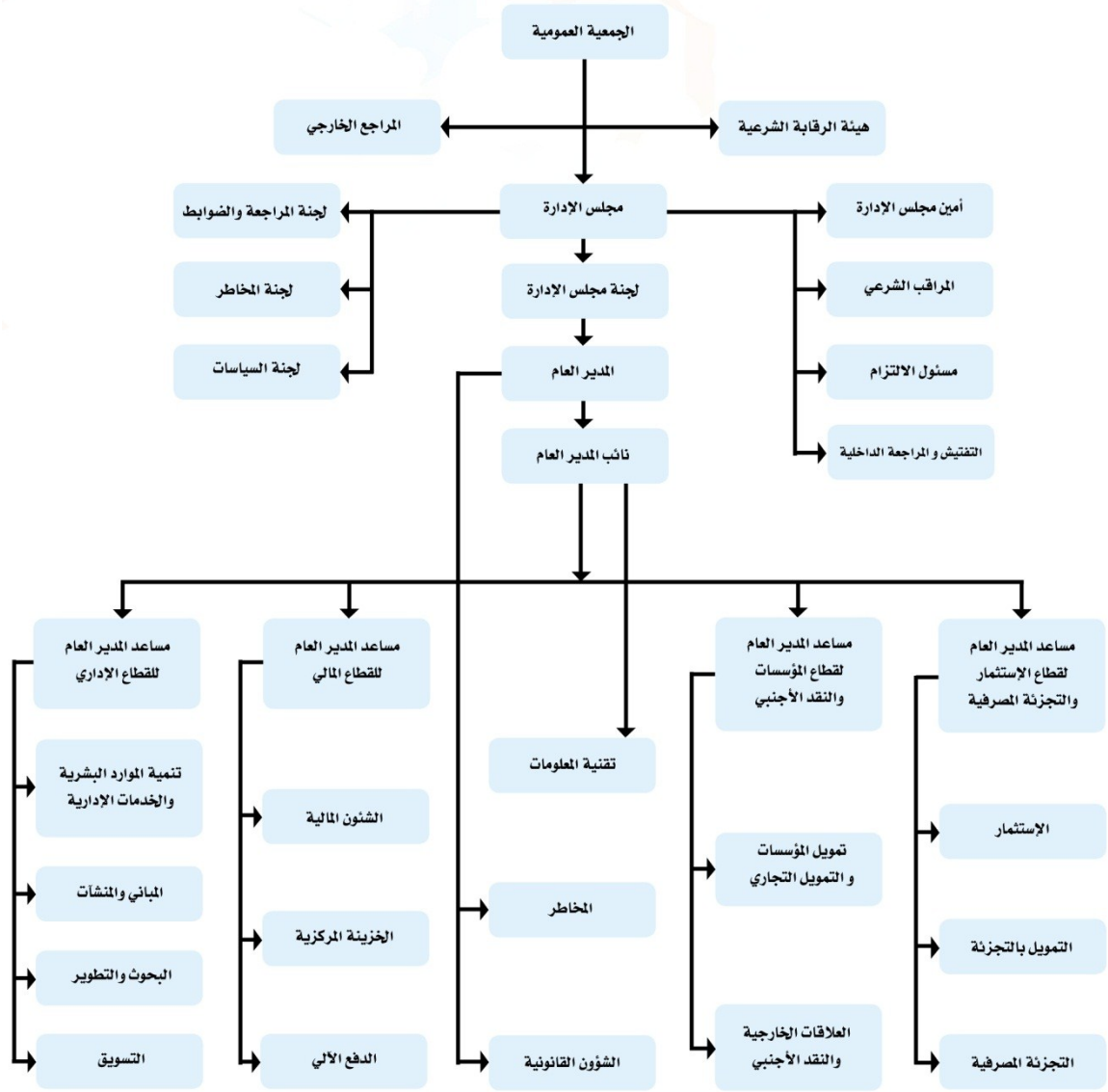

## ثانياً: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي

**الرؤيا:**

مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله، إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين، وتعظيماً لحقوق المساهمين.

**الرسالة:**

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الإمتياز، وبالكفاءة الأفضل، مركزاً مالياً مليئاً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متنامية، ونظم وتقنيات مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً، ملتزماً أمانة، مدرباً مهارة، مؤهلاً معرفة، ويلتزم الشفافية منهجاً، ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع.

**القيم الـ١٠:**

- االشرعية.
- الريادة.
- التميز.
- المهنية.
- العمل بروح الفريق.
- التحسين المستمر.
- الشفافية.
- إسعاد المتعاملين.
- التعاون مع الشركاء.
- الشراكة مع المجتمع.[١]

**النشأة والتأسيس:**

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ١٩٧٧/٠٤/٠٤م.

---

[١] منشورات بنك فيصل الاسلامي للعام ٢٠١٧.

في مايو ١٩٧٧م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك.

في ١٨ أغسطس ١٩٧٧م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥م.

- باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو ١٩٧٨م.
- راس المال المصرح بـه ١,٠٠٠ مليون جنيه سوداني
- رأس المال المدفوع ٧٠٠ مليون جنيه سوداني للعام ٢٠١٦.

**النشاط:**

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.

**النشأة والتأسيس والتطور:**

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهى شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار. [١]

[١] منشورات بنك فيصل الاسلامي للعام ٢٠١٧.

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام ١٩٦٦م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفى فبراير ١٩٧٦م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ١٩٧٧/٠٤/٠٤م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

وفى مايو ١٩٧٧م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني. وفى 18أغسطس ١٩٧٧م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥م. هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو ١٩٧٨م.

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل. [١]

أستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التى يحددها البنك عن الحد

---

[١] منشورات بنك فيصل الاسلامي للعام ٢٠١٧.

الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله، كما أعفى كذلك من المواد ٣٢، ٤٤، ٤٥ من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها. أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود آلتي يراها مناسبة، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي. إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها. [1]

[1] منشورات بنك فيصل الاسلامي للعام ٢٠١٧.

**أهداف البنك وأغراضه :**

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

١. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.
٢. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
٣. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
٤. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
٥. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد آلتي يقررها البنك.
٦. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
٧. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة [١]
٨. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى معاملاته مع هذه المصارف.
٩. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.

---

[١] منشورات بنك فيصل الاسلامي للعام ٢٠١٧.

١٠. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين

١١. فتح خطابات الاعتماد والضمان، وتقديم الخدمات آلتي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

١٢. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.

١٣. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة .

١٤. الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً.

١٥. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.

١٦. امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

١٧. القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أومن شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجودا ته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٨. يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.

١٩. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

٢٠. كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية:

٢١. أن يكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك) تكون مدفوعة بالكامل أو جزئيا) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.

٢٢. أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشى أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.

٢٣. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.

٢٤. أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى.

٢٥. أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية [١].

**أولاً: النظام الإداري**

إلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا: (مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله، إسعاداً للعملاء، ثقة

---

[١] منشورات بنك فيصل الاسلامي للعام ٢٠١٧.

في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين، وتعظيماً لحقوق المساهمين) وبرسالة: (مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطويرالإمتياز، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متنامية، ونظم وتقنيات مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً، ملتزماً أمانة، مدرباً مهارة، مؤهلاً معرفة، ويلتزم الشفافية منهجاً، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع.

**كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:**

١. استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.
٢. إختيار عاملين مؤهلين وإعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً وإستقراراً وولاءً.
٣. إستقطاب الموارد الرأسمالية والودائع.
٤. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها، والتدقيق في تنفيذ الشرعية
٥. تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.
٦. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

**ثانيا: التحول التقني الشامل:**

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفى والآن يحتل الصدارة فى إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات فى مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك:

**التقنيات:**

١. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر، تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (*Swift*) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (*PentaBank*) لكل الفروع، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.

٢. تم إدخال نظام البنتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي.

٣. تم إدخال نظام الـ *VBS* أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.

٤. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.

٥. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.

٦. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها، تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.

٧. تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك. [١]

---

[١] منشورات بنك فيصل الاسلامي للعام ٢٠١٧.

# المبحث الثاني

## تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات

**أولاً: الترميز:**

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

| | | |
|---|---|---|
| أوافق بشدة | وزنها | ٥ |
| أوافق | وزنها | ٤ |
| محايد | وزنها | ٣ |
| لا أوافق | وزنها | ٢ |
| لا أوافق بشدة | وزنها | ١ |

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥}{٥} = ٣$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة.

**ثانياً: الأسلوب الإحصائي:**

استخدم برنامج الـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات

والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين.

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (٣) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة، ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق.

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، فإذا كان حجم العينة ٢٠ يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (٤ لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي.

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كآي

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

$Oi$ : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

$Ei$ : هي التكرارات المتوقعة (٤ في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$ : المجموع

N : عدد أفراد العينة

I : ٣ .٢ .١

كما أن القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية(٠.٠٥) فإذا كانت اقل من ٠.٠٥ فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة. وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة.

**الثبات الإحصائي:**

يقصد بثبات الإختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج اذا ما استخدم اكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة و يعني الثبات أيضآ أنه اذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الافراد ورصدت درجات كل منهم ثم اعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون ثابتآ تماما، كما يعرف الثبات ايضآ بانه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

**معامل ثبات كرونباخ ألفا :**

يتم حساب معامل معامل ثبات ألفا كرونباخ بإستخدام برنامج *spss* والذي من خلاله نحسب معامل التمييز لكل سؤال حيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف او سالب.

يقصد الإتساق الداخلي لأسئلة الإستبانة هي قوة الإرتباط بين درجات كل مجال و درجات أسئلة الإستبانة الكلية.

- لحساب الثبات استخدم الباحث اسلوب معامل (ألفا كرونباخ Cronbach's alp).

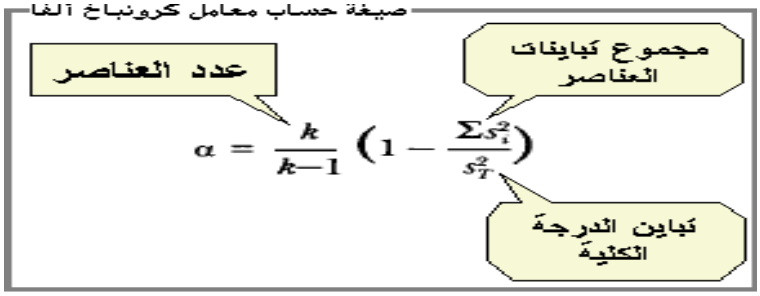


بلغت قيمة معامل الثبات حوالى ٠.٧٧ وهى نسبة عالية وهذا ثبات الاختبار وصلاحيته

ولإيجاد الصدق = $\sqrt{\text{الثبات}}$

الصدق= $\sqrt{٠.٧٧}$ = ٠.٨٨

معامل الصدق يساوي (٠.٨٨) وهذ يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

# القسم الأول

## تحليل البيانات الشخصية

**العمر:**

**جدول رقم (١/٢/٣)**

**التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر**

| العمر | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| من 30 سنة فأقل | ٧ | ٣٥ |
| من ٣١ وأقل من ٤٠ سنة | ٧ | ٣٥ |
| من ٤٠ وأقل من ٥٠ سنة | ٦ | ٣٠ |
| من ٥٠ سنة فأكثر | – | – |
| المجموع | ٢٠ | ١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

**شكل رقم (١/٢/٣)**

**أفراد عينة الدراسة حسب العمر**

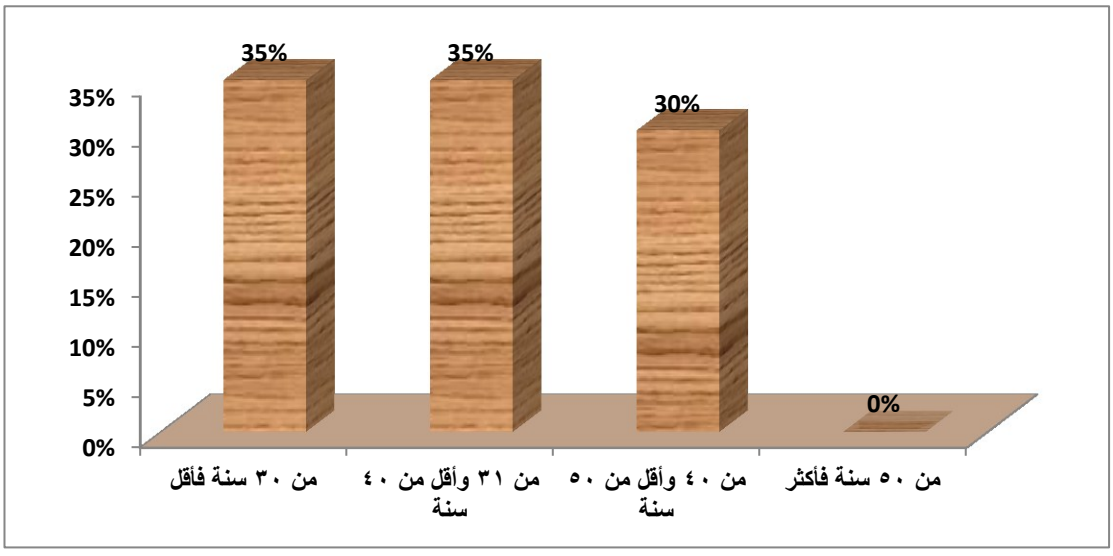


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

من الجدول رقم (١/٢/٣) والشكل البياني رقم (١/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم ٣٠ سنة فأقل، و٣٥% تتراوح أعمارهم من ٣١ وأقل من ٤٠ سنة، بينما ٣٠% أعمارهم من ٤٠ وأقل من ٥٠ سنة.

**المؤهل العلمي:**

**جدول رقم (٢/٢/٣)**

**التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| بكالوريوس | ١٥ | ٧٥ |
| دبلوم عالٍ | ٢ | ١٠ |
| ماجستير | ٣ | ١٥ |
| دكتوراه | – | – |
| اخرى | – | – |
| المجموع | ٢٠ | ١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

**شكل رقم (٢/٢/٣)**

**أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

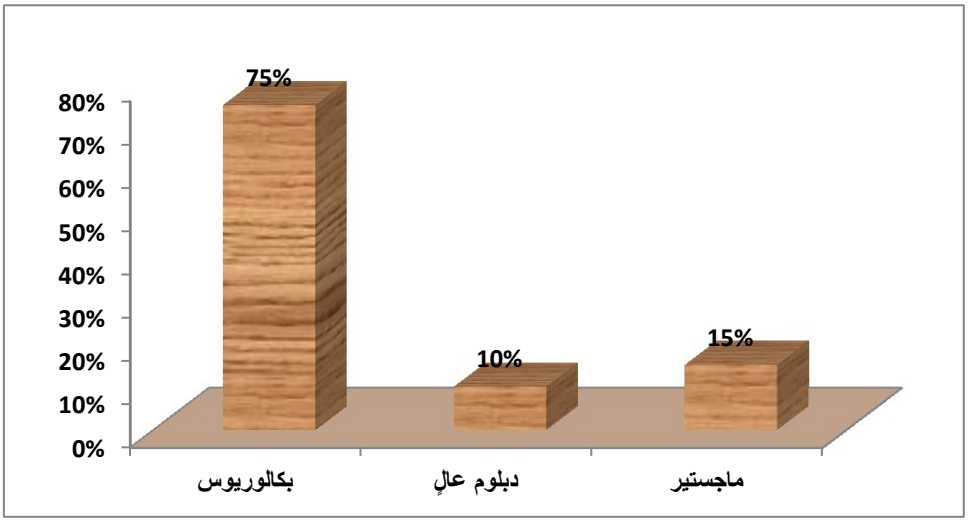


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

من الجدول رقم (٢/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢/٢/٣) فإن ٧٥% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و ١٠% مؤهلهم العلمي دبلوم عالٍ، بينما ١٥% مؤهلهم ماجستير.

**التخصص العلمي:**

**جدول رقم (٣/٢/٣)**

**التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي**

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| محاسبة مالية | ٨ | ٤٠ |
| إدارة أعمال | ٤ | ٢٠ |
| نظم معلومات محاسبية | ١ | ٥ |
| تكاليف ومحاسبة إدارية | ٣ | ١٥ |
| اقتصاد | ٤ | ٢٠ |
| دراسات مصرفية | – | – |
| أخرى | – | – |
| المجموع | ٢٠ | ١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

**شكل رقم (٣/٢/٣)**

**التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي**

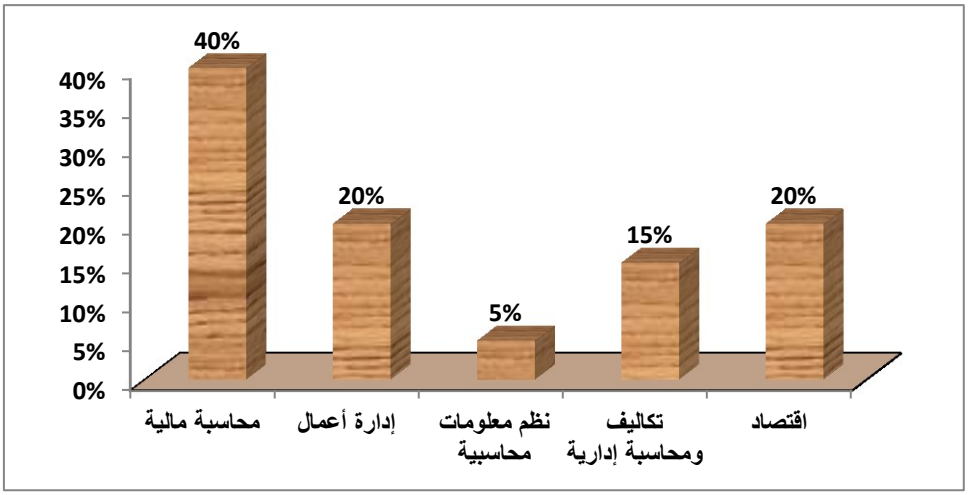


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

من الجدول رقم (٣/٢/٣) والشكل البياني رقم (٣/٢/٣) فإن ٤٠% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة مالية، و٢٠% تخصصهم إدارة أعمال، بينما ٥% منهم تخصصهم العلمي نظم معلومات محاسبية، و١٥% تخصصهم تكاليف ومحاسبة إدارية، و ٢٠% تخصصهم إقتصاد.

**المركز الوظيفي:**

**جدول رقم (٣/٢/٤)**

**التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي**

| المركز الوظيفي | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| مدير عام | – | – |
| مدير مالي | – | – |
| مدير إداري | – | – |
| محاسب مالي | – | – |
| محاسب تكاليف | ٥ | ٢٥ |
| مراجع خارجي | – | – |
| مراجع داخلي | – | – |
| أخرى | ١٥ | ٧٥ |
| **المجموع** | **٢٠** | **١٠٠** |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

**شكل بياني رقم (٣/٢/٤)**

**لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي**

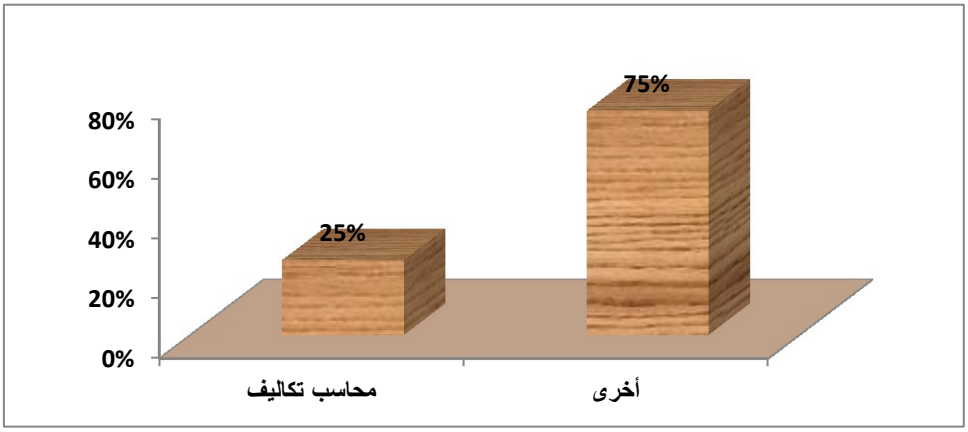


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

من الجدول رقم (٤/٢/٣) والشكل البياني رقم (٤/٢/٣) فإن ٢٥% من أفراد العينة محاسبي تكاليف، و٧٥% من أفراد العينة يشغلون وظائف أخرى.

**المؤهل المهني:**

**جدول رقم (٥/٢/٣)**

**التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني**

| المؤهل المهني | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| زمالة أمريكية | – | – |
| زمالة بريطانية | – | – |
| زمالة سودانية | ٢ | ١٠ |
| زمالة عربية | ٢ | ١٠ |
| زمالة أخرى | – | – |
| لا توجد زمالة | ١٦ | ٨٠ |
| **المجموع** | **٢٠** | **١٠٠** |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

**شكل بياني رقم (٥/٢/٣)**

**لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني**

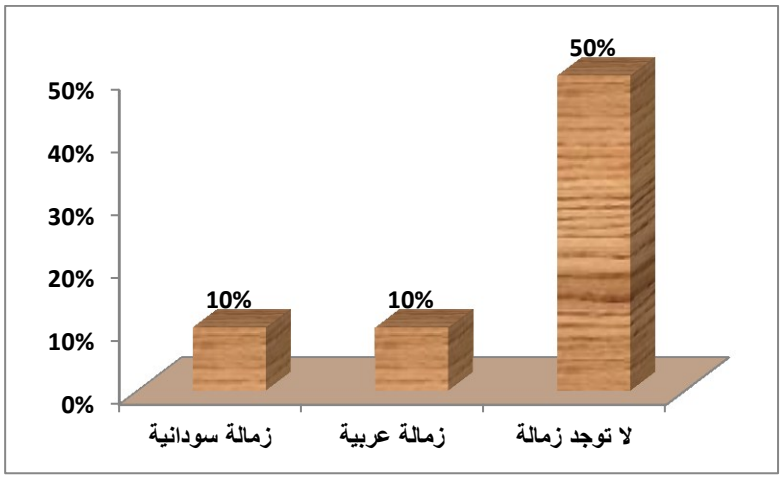


**المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م**

من الجدول رقم (٥/٢/٣) والشكل البياني رقم (٥/٢/٣) فإن ١٠% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة سودانية، و١٠% زمالة عربية، بينما ٨٠% من أفراد العينة ليس لديهم مؤهل مهني.

# القسم الثاني

## اختبار الفرضيات

**نص الفرضية الأولى: تؤثر المراجعة الداخلية على دقة وسلامة القوائم المالية.**

**جدول رقم (٦/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١. تقرير المراجع الداخلي المتحفظ يؤثر سلباً على مستوى القوائم المالية. | ٥ | ١٤ | ١ | – | – | ٢٠ |
| | %٢٥ | %٧٠ | %٥ | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم (٦/٢/٣)**

**إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى**

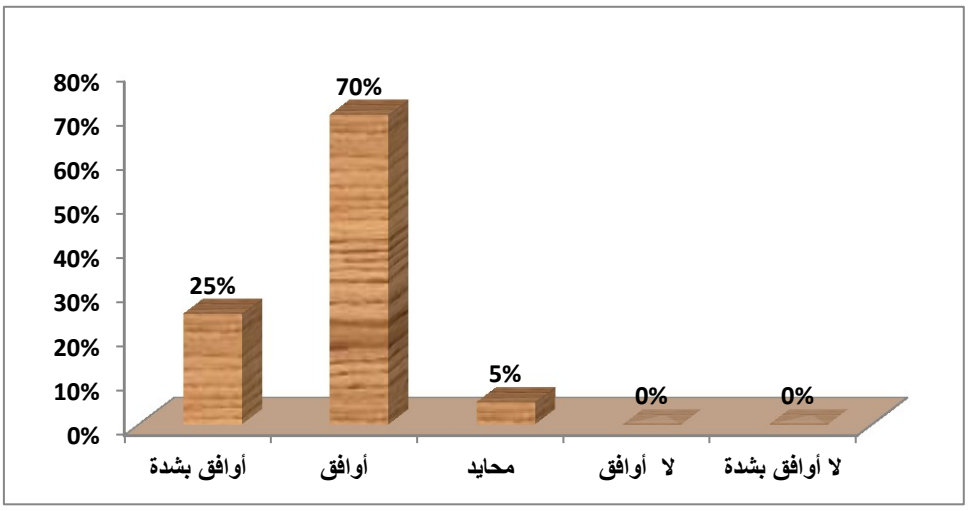


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

من الجدول رقم (٦/٢/٣) والشكل البياني رقم (٦/٢/٣) فإن ٢٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تقرير المراجع الداخلي المتحفظ يؤثر سلباً على مستوى القوائم المالية، و ٧٠% منهم موافقون، بينما ٥% محايدون.

**جدول رقم (٧/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢. تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة. | ٦ | ١٣ | ١ | – | – | ٢٠ |
| | ٣٠ % | ٦٥ % | ٥ % | – | – | ١٠ %٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

## شكل بياني رقم (٧/٢/٣)

## إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى

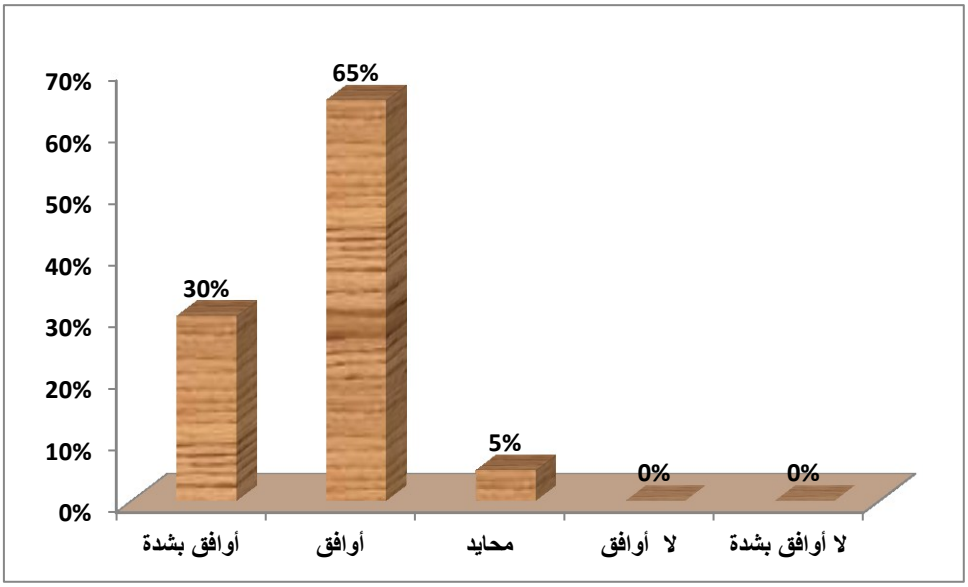


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يتضح من الجدول رقم (٧/٢/٣) والشكل البياني رقم (٧/٢/٣) فإن ٣٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة، و ٦٥% منهم موافقون، بينما ٥% محايدون.

## جدول رقم (٨/٢/٣)

### التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى.

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣. تساعد دقة وسلامة القوائم المستثمرين على معرفة حجم العوائد المتوقعة. | ٧ | ١٢ | ١ | – | – | ٢٠ |
| | %٣٥ | %٦٠ | %٥ | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

### شكل بياني رقم (٨/٢/٣)
### لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى

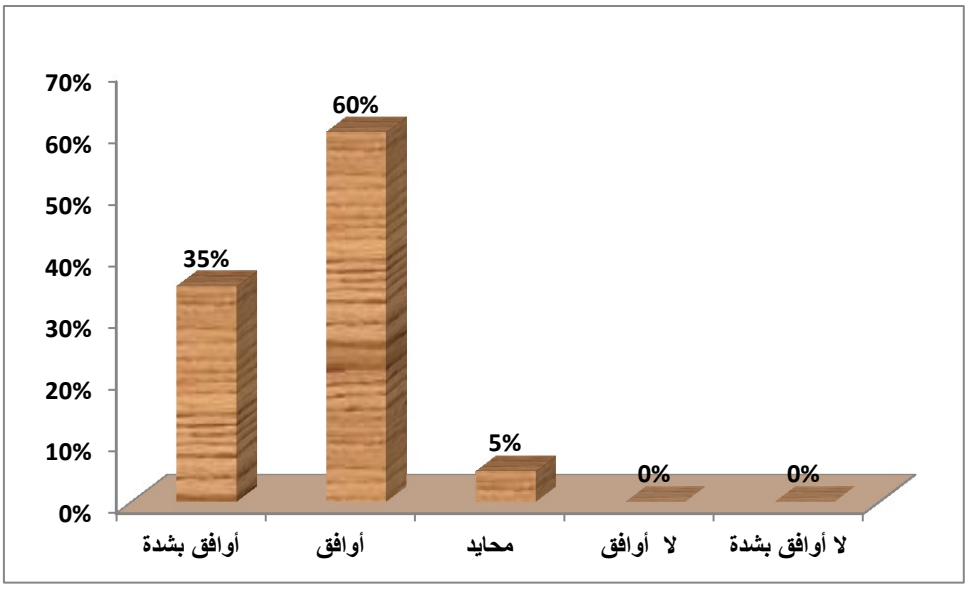


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

من الجدول رقم (٨/٢/٣) والشكل البياني رقم (٨/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن دقة وسلامة القوائم المستثمرين تساعد على معرفة حجم العوائد المتوقعة، و ٤٤% منهم موافقون، بينما ٢.٧% محايدون، و ٢.٧% لا يوافقون، و ٢.٧% لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (٩/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 4. تؤثر المراجعة الداخلية إيجاباً على عدالة القوائم المالية. | ٥ | ١٤ | ١ | – | – | ٢٠ |
| | %٢٥ | %٧٠ | %٥ | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم(٩/٢/٣)**

**لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى**

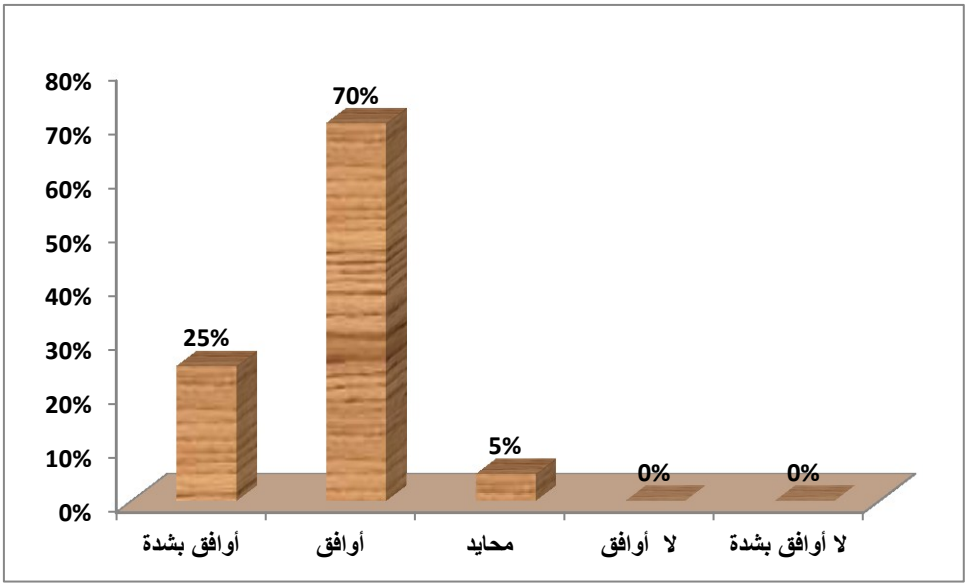


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يتضح من الجدول رقم (٩/٢/٣) والشكل البياني رقم (٩/٢/٣) فإن ٢٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الداخلية تؤثر إيجاباً على عدالة القوائم المالية، و ٧٠% منهم موافقون، بينما ٥% محايدون.

**جدول رقم (٣/٢/١٠)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5. مصداقية القوائم المالية تساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة. | ٨ | ١٢ | – | – | – | ٢٠ |
| | %٤٠ | %٦٠ | – | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل رقم (٣/٢/١٠)**

**لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى**

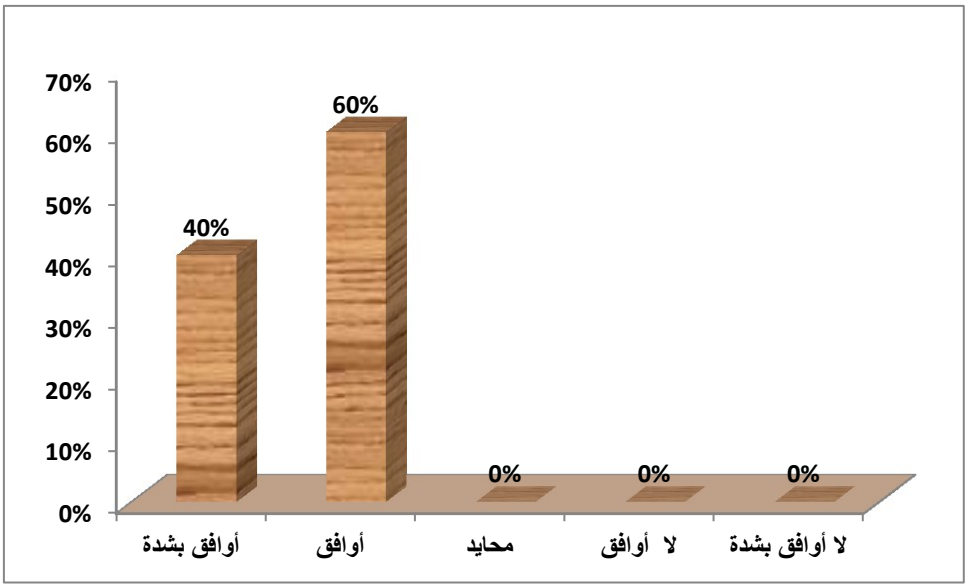


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يتضح من الجدول رقم (٣/٢/١٠) والشكل البياني رقم (٣/٢/١٠) فإن ٤٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن مصداقية القوائم المالية تساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة، و ٦٠% موافقون.

**جدول رقم (١١/٢/٣): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى**

| العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة مربع كآي | درجات الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. تقرير المراجع الداخلي المتحفظ يؤثر سلباً على مستوى القوائم المالية. | ٤.٢ | ٠.٥ | ١٣ | ٢ | ٠.٠١ |
| ٢. تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة. | ٤.٣ | ٠.٦ | ١١ | ٢ | ٠.٠٤ |
| ٣. تساعد دقة وسلامة القوائم المستثمرين على معرفة حجم العوائد المتوقعة. | ٤.٣ | ٠.٦ | ٩ | ٢ | ٠.٠١ |
| ٤. تؤثر المراجعة الداخلية إيجاباً على عدالة القوائم المالية. | ٤.٢ | ٠.٥ | ٩ | ٢ | ٠.٠١ |
| ٥. مصداقية القوائم المالية تساعد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة. | ٤.٤ | ٠.٥ | ١٣ | ١ | ٠.٣٧ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يلاحظ من الجدول رقم (١١/٢/٣) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (٣) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (٠.٧ – ٠.٩) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

**بناءاً على هذا تتأكد صحة الفرضية التي نصها: تؤثر المراجعة الداخلية على دقة وسلامة القوائم المالية.**

## اختبار الفرضية الثانية:

**نص الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي.**

**جدول رقم (١٢/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١. الإلتزام بالمعايير الأخلاقية بالمهنة وتوفر المعرفة والمهارة والإنضباط الذاتي يساعد في كفاءة الأداء المالي. | ١٠ | ٩ | ١ | – | – | ٢٠ |
| | %٥٠ | %٤٥ | %٥ | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم (١١/٢/٣)**

**إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية**

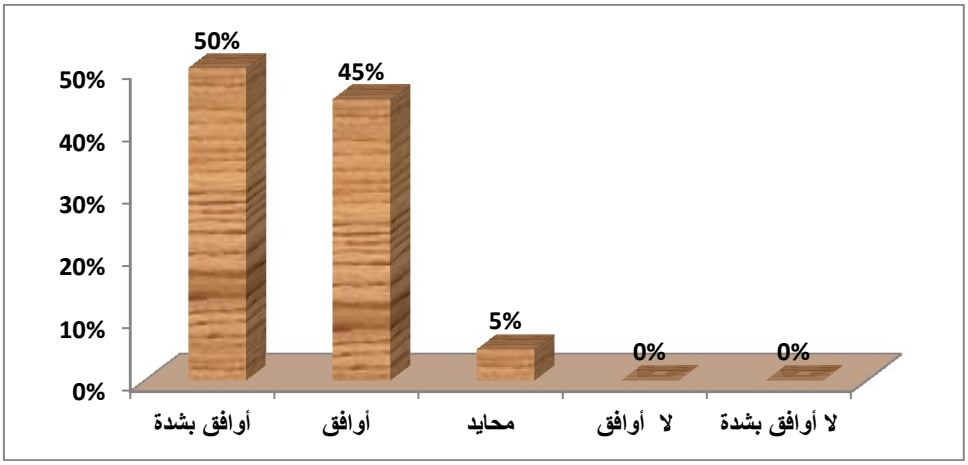


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

من الجدول رقم (١٢/٢/٣) والشكل البياني رقم (١١/٢/٣) فإن ٥٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإلتزام بالمعايير الأخلاقية بالمهنة وتوفر المعرفة والمهارة والإنضباط الذاتي يساعد في كفاءة الأداء المالي، و ٤٥% منهم موافقون، بينما ٥% محايدون.

**جدول رقم (١٣/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2. تطبيق معايير المراجعة الداخلية بصورة سليمة يساهم في كفاءة الأداء المالي. | ٦ | ١٤ | – | – | – | ٢٠ |
| | %٣٠ | %٧٠ | – | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم (١٢/٢/٣)**

**إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية**

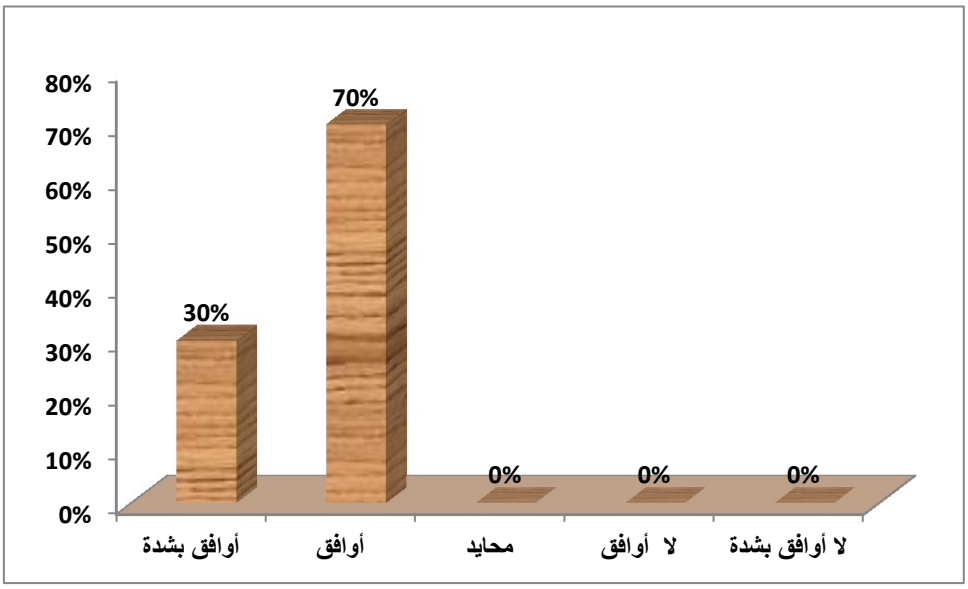


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يتضح من الجدول رقم (١٣/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٢/٢/٣) فإن ٣٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية بصورة سليمة يساهم في كفاءة الأداء المالي، و ٧٠% منهم موافقون.

**جدول رقم (١٤/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣. الإلتزام بتطبيق الإجراءات والسياسات الموضوعية يساعد على إتخـــاذ الإجـــراءات التصـــحيحية الملائمة. | ٥ | ١٣ | ٢ | – | – | ٢٠ |
| | %٢٥ | %٦٥ | %١٠ | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم (١٣/٢/٣)**

**لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية**

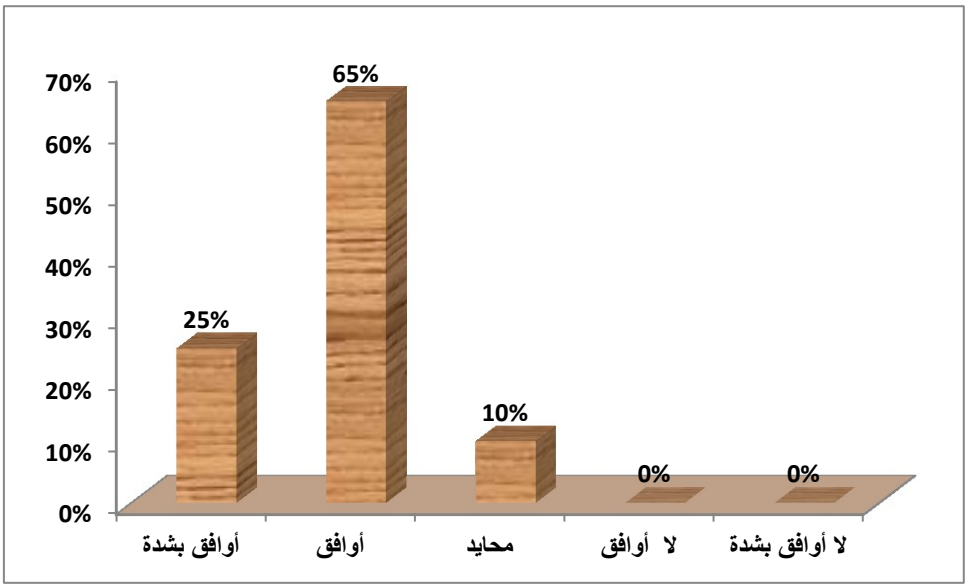


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

من الجدول رقم (١٤/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٣/٢/٣) فإن ٢٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإلتزام بتطبيق الإجراءات والسياسات الموضوعية يساعد على إتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، و٦٥% منهم موافقون، بينما ١٠% محايدون.

**جدول رقم (١٥/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤. تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية يساعد في تحقيق جودة الأداء المالي. | ٤ | ١٤ | ١ | ١ | – | ٢٠ |
| | %٢٠ | %٧٠ | %٥ | %٥ | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم(١٤/٢/٣)**

**لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية**

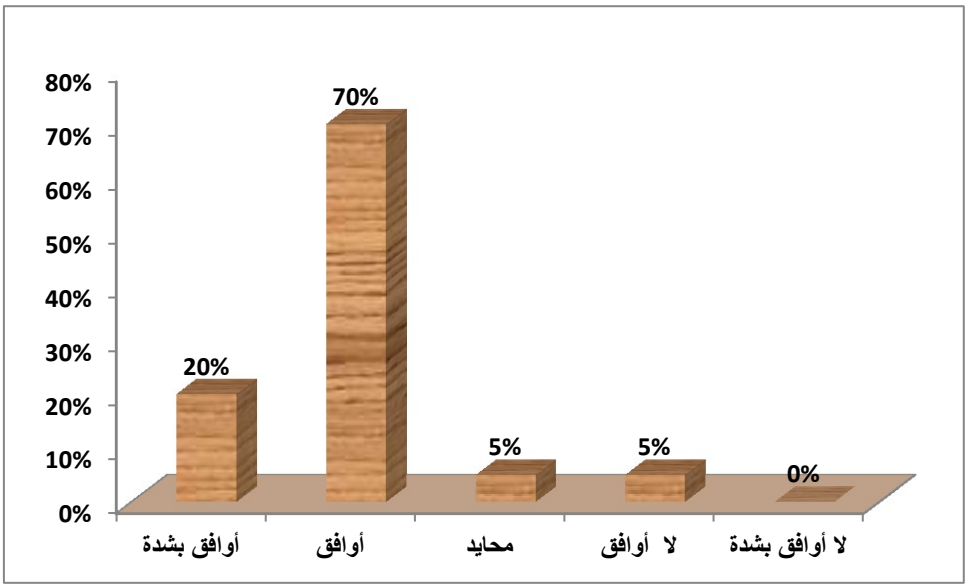


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يتضح من الجدول رقم (١٥/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٤/٢/٣) فإن ٢٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية يساعد في تحقيق جودة الأداء المالي، و ٧٠% منهم موافقون، بينما ٥% محايدون، و ٥% لا يوافقون.

**جدول رقم (١٦/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5. تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساعد في رفع كفاءة الأداء المالي. | ٦ | ١٢ | ٢ | – | – | ٢٠ |
| | %٣٠ | %٦٠ | %١٠ | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم (١٥/٢/٣)**

**لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية**

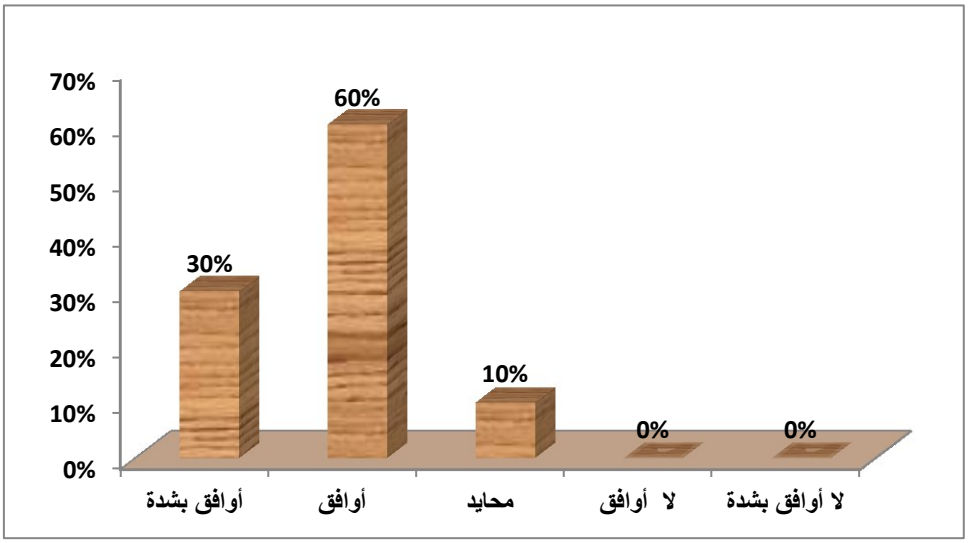


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يتضح من الجدول رقم (١٦/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٥/٢/٣) فإن ٣٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساعد في رفع كفاءة الأداء المالي، و٦٠% منهم موافقون، بينما ١٠% محايدون.

**جدول رقم (١٧/٢/٣): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية:**

| العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة مربع كآي | درجات الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| ١. الإلتزام بالمعايير الأخلاقية بالمهنة وتوفر المعرفة والمهارة والإنضباط الذاتي يساعد في كفاءة الأداء المالي. | ٤.٥ | ٠.٦ | ٠.٨ | ١ | ٠.٣٧ |
| ٢. تطبيق معايير المراجعة الداخلية بصورة سليمة يساهم في كفاءة الأداء المالي. | ٤.٣ | ٠.٥ | ٧ | ٢ | ٠.٠٢ |
| ٣. الإلتزام بتطبيق الإجراءات والسياسات الموضوعية يساعد على إتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة. | ٤.٢ | ٠.٦ | ٣ | ١ | ٠.٠٧ |
| ٤. تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية يساعد في تحقيق جودة الأداء المالي. | ٤.١ | ٠.٧ | ٩ | ٢ | ٠.٠١ |
| ٥. تطبيق معايير المراجعة الداخلية يساعد في رفع كفاءة الأداء المالي. | ٤.٢ | ٠.٦ | ٢٣ | ٣ | ٠.٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يلاحظ من الجدول رقم (١٧/٢/٣) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (٣) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (٠.٨ – ٠.٩) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

**مما سبق تتأكد صحة الفرضية التي نصها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي.**

## اختبار الفرضية الثالثة:

**نص الفرضية الثالثة: المراجعة الداخلية الفعّالة ذات أثر إيجابي على تحسين الأداء المالي.**

**جدول رقم (١٨/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١. زيادة دور المراجعة الداخلية ليشمل مراجعة الجوانب الإدارية يساهم في فعالية وتحسين أدائها. | ٧ | ١١ | – | ٢ | – | ٢٠ |
| | %٣٥ | %٥٥ | – | %١٠ | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم (١٦/٢/٣)**

**إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة**

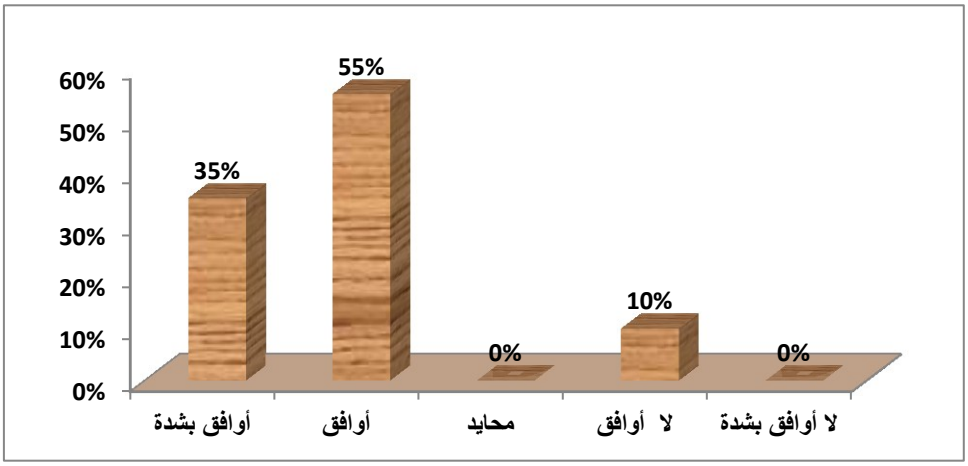


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

من الجدول رقم (١٨/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٦/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على زيادة دور المراجعة الداخلية ليشمل مراجعة الجوانب الإدارية يساهم في فعالية وتحسين أدائها، و ٥٥% منهم موافقون، بينما ١٠% لا يوافقون.

**جدول رقم (١٩/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2. التأهيل العلمي والتدريب للمراجعين الداخليين يساهم في تحسين كفاءة أدائهم. | ٩ | ١١ | – | – | – | ٢٠ |
| | %٤٥ | %٥٥ | – | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم (١٧/٢/٣)**

**إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة**

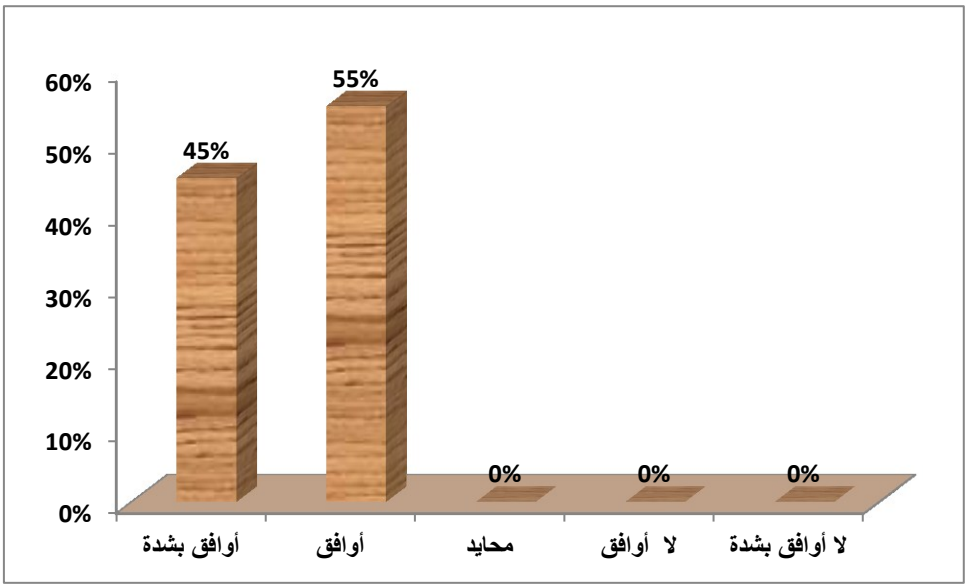


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يتضح من الجدول رقم (١٩/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٧/٢/٣) فإن ٤٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التأهيل العلمي والتدريب للمراجعين الداخليين يساهم في تحسين كفاءة أدائهم، و ٥٥% منهم موافقون.

**جدول رقم (٢٠/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3. الإلتـــزام بـــاللوائح والقـــوانين المنظمـة للعمـل تزيـد مـن تحسـين كفاءة الأداء المالي. | ٨ | ١٠ | ٢ | – | – | ٢٠ |
| | %٤٠ | %٥٠ | %١٠ | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم (١٨/٢/٣)**

**لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة**

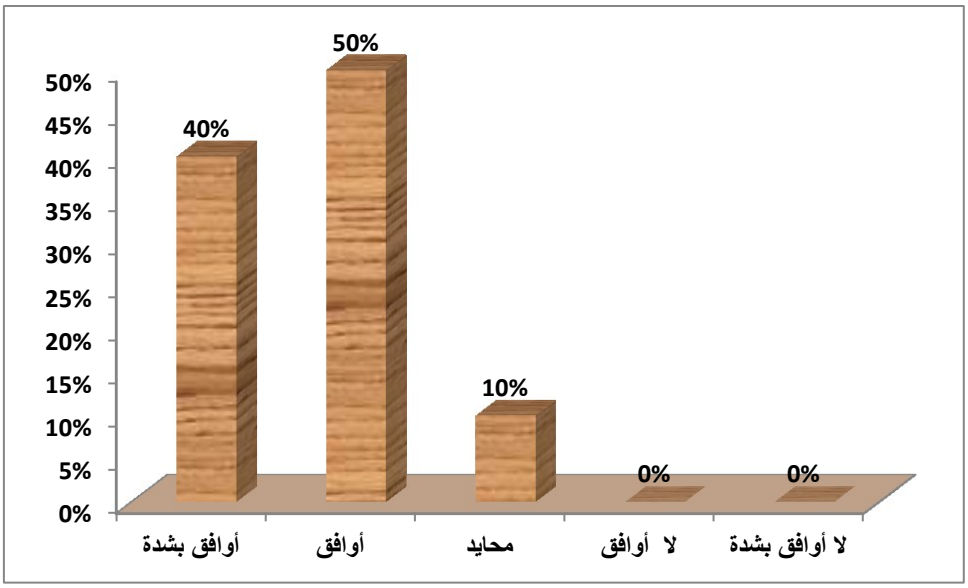


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

من الجدول رقم (٢٠/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٨/٢/٣) فإن ٤٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الإلتزام باللوائح والقوانين المنظمة للعمل تزيد من تحسين كفاءة الأداء المالي، و ٥٠% منهم موافقون، بينما ١٠% محايدون.

**جدول رقم (٢١/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤.غياب التخطيط لعملية المراجعة الداخلية يؤثر سلباً على تحسين الأداء المالي. | ٨ | ١١ | ١ | – | – | ٢٠ |
| | %٤٠ | %٥٥ | %٥ | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم(١٩/٢/٣)**

**لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة**

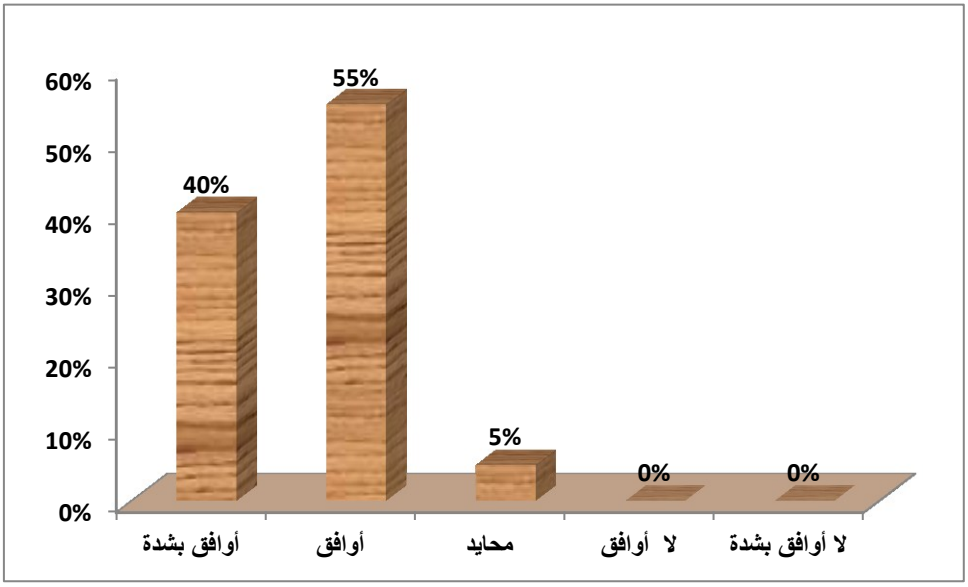


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يتضح من الجدول رقم (٢١/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٩/٢/٣) فإن ٤٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن غياب التخطيط لعملية المراجعة الداخلية يؤثر سلباً على تحسين الأداء المالي، و ٥٥% منهم موافقون، بينما ٥% محايدون.

**جدول رقم (٢٢/٢/٣)**

**التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة.**

| العبارة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5. تطبيق معايير المراجعة الداخلية بصورة سليمة تساهم في تحسين الأداء المالي. | ٦ | ١٢ | ٢ | – | – | ٢٠ |
| | %٣٠ | %٦٠ | %١٠ | – | – | %١٠٠ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

**شكل بياني رقم (٢٠/٢/٣)**

**لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة**

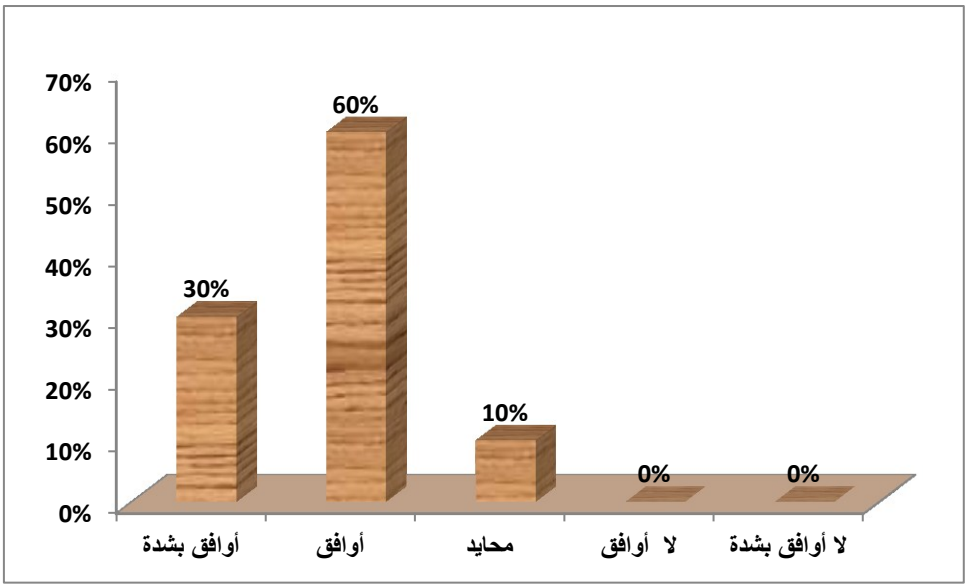


**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يتضح من الجدول رقم (٢٢/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢٠/٢/٣) فإن ٣٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية بصورة سليمة تساهم في تحسين الأداء المالي، و ٦٠% منهم موافقون، بينما ١٠% محايدون.

**جدول رقم (٢٣/٢/٣): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة:**

| العبـــارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة مربع كآي | درجات الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. زيادة دور المراجعة الداخلية ليشمل مراجعة الجوانب الإدارية يساهم في فعالية وتحسين أدائها. | ٤.٢ | ٠.٩ | ٦ | ٢ | ٠.٠٤ |
| ٢. التأهيل العلمي والتدريب للمراجعين الداخليين يساهم في تحسين كفاءة أدائهم. | ٤.٥ | ٠.٥ | ٠.٢٠ | ١ | ٠.٦٥ |
| ٣. الإلتزام باللوائح والقوانين المنظمة للعمل تزيد من تحسين كفاءة الأداء المالي. | ٤.٣ | ٠.٧ | ٥ | ٢ | ٠.٠٧ |
| ٤. غياب التخطيط لعملية المراجعة الداخلية يؤثر سلباً على تحسين الأداء المالي. | ٤.٣ | ٠.٧ | ٧.٩ | ٢ | ٠.٠١ |
| ٥. تطبيق معايير المراجعة الداخلية بصورة سليمة تساهم في تحسين الأداء المالي. | ٤.٢ | ٠.٦ | ٧.٦ | ٢ | ٠.٠٢ |

**المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧م**

يلاحظ من الجدول رقم (٢٣/٢/٣) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (٣) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (٠.٥ – ٠.٩) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

**عليه تتأكد صحة الفرضية التي نصها: المراجعة الداخلية الفعّالة ذات أثر إيجابي على تحسين الأداء المالي.**

**أولاً: النتائج:**

١. إدارة المراجعة الداخلية ببنك فيصل الإسلامي تهتم بالتقارير الواردة إليها من الإيردات والاقسام المختلفة لمعاجلة اوجه القصور.

٢. هنالك إرتباط بين المراجعة الداخلية والإدارة العليا ببنك فيصل الإسلامي وذلك يزيد من مخاطر المراجعة الداخلية.

٣. تطبيق معايير المراجعة الداخلية ببنك فيصل الإسلامي يساعد في رفع كفاءة الاداء المالي.

٤. عدم الإلتزام باللوائح والقوانين المنزمة للعمل ببنك فيصل الإ سلامي يقلل منكفاءة الاداء المالي.

٥. تقرير المراجع المتحفظ يؤثر سلباً على مستوى القوائم المالية ببنك فيصل الإسلامي

٦. ضعف الخبرة لدى العاملين بالمراجعة الداخلية ببنك فيصل الإسلامي.

**ثانياً: التوصيات:**

١. ضـــرورة توســـيع دور المراجعـــة الدخليـــة ببنـــك فيصـــل ليشـــمل مراجعـــة الجوانب الإدرية.

٢. ضرورة فصل إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارة العليا بالبنك.

٣. الإهتمـــام بتطبيـــق معـــايير المراجعـــة الدداخليـــة ببنـــك فيصـــل ليســـاعد في رفع كفاءة الأداء المالي.

٤. ضرورة الإلتزام باللوائح والقوانين المنظمة للعمل.

٥. علـــى بنـــك فيصـــل تأهيـــل وتـــدريب العـــاملين علميـــاً وعمليـــاً للمراجعـــة الداخلية.

٦. ضـــرورة إشـــراك العـــاملين فـــي وضـــع خطـــة وبـــرامج المراجعـــة الداخليـــة في بنك فيصل الإسلامي.

**قائمة المصادر والمراجع:**

- **أولاً: القرآن الكريم**
- **ثانياً: الكتب**


١. أ.د/ عبد الفتاح محمد المحن، د. فتحي زرق السوافيري: الرقابة والمراجعة الداخلية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤م، ص ٢٢٩.

٢. أ.د/ محمد محمود خيري يوسف: دراسات مستجدة في المراجعة (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٣م) ص ١٥.

٣. أ. أحمد محمد العداسي: تحليل القوائم المالية، دار الاعمار العلمي للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص ١٠٤.

٤. تقويم المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام على وزارة المالية الاتحادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

٥. د نال فريد مصطفي: مبادئ وأساسيات الأداء المالي، الأسكندرية، منظمة سامي لطباعة الأوفيست، ٢٠٠٠م، ص ٣١

٦. د. أحمد محمد نور: مبادئ المحاسبة الإدارية، الاسكنتدرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٢م، ص ١٦

٧. د. السعيد فرحات جمعة: الاداء المالي، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٠م، ص ٤٣.

٨. د. حمزة محمد الزبيري: التحليل لمالي، وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان، وحدة الوزارة للنشر، ٢٠٠٠م، ص ٨١ – ٨٢.

٩. د. خلدون ابراهيم الشريفات: الادرة والتحليل المال، (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠١م، ص ٩٦ – ٩٧.

١٠. د. فتحي السوافيري، د.أحمد عبد الملك، الرقابة والمراجعة الداخلية (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦م)، ص ٥٦.

١١. د. مؤيد راضي خنفر: غسان فلاح المطازنة، تحليل القوائم المالية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص ٧١.
١٢. د. وجدي حامد حجازي: تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للنشر، ٢٠١٠م، ص ٣٤.
١٣. د.محمد مطر: التحليل المالي والائتماني، عمان داروائل للنشر،٢٠١١م، ص ٦ – ٧.
١٤. رأفت على رضوان: معايير واجراءات المراجعة جامعة المنوفية – كلية التجارة سنة ١٩٩٨– ١٩٩٩، ص ٤٣١
١٥. سرالختم حمدان صديق عمر: دور المراجعة الداخلية في حماية المال العام في المؤسسات الحكومية في السودان، دراسة حالة وزارة الداخلية،بحث تكميلي غير منشورة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
١٦. عصام الدين أحمد البدوي: دور المراجعة الإدارية في تقويم كفاءة الاداء وفعالية الاداري، دراسة حالة تطبيقاً على القطاع العام، دراسة غير منشورة، ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠٠٤م.
١٧. الفاتح ابو القاسم محمد: مراجعة الاداء ودروها في قياس كفاءة وفاعلية الادارة وتحقيق اهداف المنشأة (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)
١٨. لفين أرينز – جيمس لوبك (المراجعة مدخل متكامل)، ولاية ميتشجان، جامعة المنصورة، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٢م
١٩. محاسن عبد العزيز محمد: التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في إكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات، دراسة حالة بنك الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية بالدراسات العليا.

٢٠. محمد صالح علي خليفة: المراجعة الداخلية ودورها على الإيرادات، دراسة حالة الجمارك السودانية.
٢١. المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الاداء المؤسسي: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩، ص ٣٣٥.
٢٢. نادر شعبان ابراهيم السواح: أثر المعاملات الإلكترونية والعلميات التجارية، دراسة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة المنوفية، شبين الكوم، ٢٠٠٥م، ص ٩١.
٢٣. نور الشام محمود حسن عبد بالله: دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي في القطاع المصرفي، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
٢٤. وليم اندراوس ايون جاولا: نظام الرقابة الداخلية ودورها في ترقية الاداء الاداري والمالي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٧م، دراسة غير منشورة.
٢٥. يحي الفاضل حامد الرحيمة: دور المراجعة الداخلية في تجويد الاداء المالي لدى شركات القطاع الخاص، دراسة حالة شركة ايـن العالمية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ماجستير، ٢٠٠٨م.
٢٦. منشورات بنك فيصل الاسلامي للعام ٢٠١٧م.